



مملكة الأردنّية الهاشمية

المجلس الوطني للشورى

(محضر الجلسة الثالثة والثلاثين)

المنعقدة يوم الاثنين ١٠ ربيع الثاني ١٤٠٣ هـ الموافق ١٩٨٣/١/٢٤ م

(الجلد ٣)

(العدد ٣٣)

جدول الأعمال

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الأجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي الدكتور احمد ابو قورة.
- ب - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد عمر عبد الله.
- ج - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة.

نسخة منه الاصل

- د - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
- هـ - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد محمد علي بدير.
- و - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد خلف ابو نوير.
- ز - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور اسحق مرقه.
- ح - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد هاني ابو حجلة.
- ط - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد حدي الحباشنة.
- ي - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد عبد السلام قاسم.
- ك - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور يحيى خريس.
- ل - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد عيد العلايا.
- م - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور عدوح العبادي.

٣ - أجوبة الحكومة على الاقتراحات:

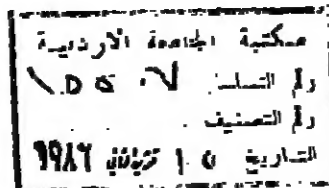
- ٨ كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ١٢٣٧٦/٢/١١/٥٣ تاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤ ومرفقة رد مؤسسة مياه الشرب على الاقتراح رقم (٦٦) تاريخ ١٩٨٢/١١/١٥ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سليمان الرتيمة بشأن خزانات المياه في بعض قرى قضاء وادي السير. (مؤجل من الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/١/١٧).

٤ - الاقتراحات:

- ٩ أ . الاقتراح رقم (٨٠) تاريخ ١٩٨٣/١/١٠ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد علي الخشبان بشأن انشاء مصنع للاعلاف في مدينة معان. (مؤجل من الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/١/١٧).
- ١٠ ب . الاقتراح رقم (٨١) تاريخ ١٩٨٣/١/١٦ المقدم من عضو المجلس سعادة المهندس هاني ابو حجلة بشأن وضع دراسة لتأهيل وتشغيل الكراجات ووضع التشريعات اللازمة لتنظيم مهنة اصلاح السيارات.
- ١٠ ج . الاقتراح رقم (٨٢) تاريخ ١٩٨٣/١/١٧ المقدم من عضو المجلس سعادة السيدة عيدة المطلق بشأن اعادة اراضي منطقة المخبية المستملكة لمشروع سد خالد، لاهالي المنطقة، وري الاراضي الواقعة بين بئر المخبية ومخرج نفق قناة الغور الشرقية.

مذكرات الى المجلس

- ٥ - قرارات اللجنة المالية والادارية:
- ١١ قرار رقم (١١) تاريخ ١٩٨٣/١/١٨ حول مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض الخاص لمشروع الطاقة الكهربائية الخامس فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٨٢.
- ٦ - قرارات اللجنة القانونية:
- ١٣ أ . قرار رقم (١١) تاريخ ١٩٨٣/١/١٢ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٨٣.
- ١٧ ب . قرار رقم (١٢) تاريخ ١٩٨٣/١/١٢ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٨٣.
- ٢٣ ج . استكمال البحث في القرار رقم (٩) تاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥ بشأن مشروع قانون السير ابتداء من المادة (١٢).
- ٥٢ د - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.



مكتبة جامعة الشارقة



المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة ١٠,٣٠ صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٣/١/٢٤ برئاسة معالي السيد سليمان عرار رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين عام المجلس السيد يحيى الدروبي. وتغيب عن الأعضاء معذرا السادة الدكتور احمد ابو قورة، عمر عبد الله، عبد الرؤوف الروابدة، الدكتور محمد الزين، محمد علي بدير، خلف ابو نوير، الدكتور اسحق مرقه، هاني ابو حجلة، حدي الحباشنة، عبد السلام قاسم، الدكتور يحيى خريس والدكتور ممدوح المبادي.

- وحضر من الحكومة:
١. معالي السيد عدنان ابو عودة: - وزير الاعلام.
 ٢. معالي السيد سالم مساعده: - وزير المالية.
 ٣. معالي السيد معن ابو نوار: - وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والاثار.
 ٤. معالي السيد احمد عبدالكريم الطراونة: - وزير العدل.
 ٥. معالي السيد مروان دودين: - وزير الزراعة.
 ٦. معالي السيد مروان القاسم: - وزير الخارجية.
 ٧. معالي السيد ابراهيم ايوب: - وزير التكوين.
 ٨. معالي المهندس علي السحيات: - وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل.
 ٩. معالي السيد حكمت الساكت: - وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.
 ١٠. معالي الدكتور سعيد التل: - وزير التربية والتعليم.

١١. معالي الدكتور زهير ملحس: - وزير الصحة.
١٢. معالي السيدة انعام المفتي: - وزيرة التنمية الاجتماعية.
١٣. معالي الدكتور جواد العناني: - وزير العمل.
١٤. معالي السيد وليد عصقور: - وزير الصناعة والتجارة.
١٥. معالي المهندس عوني المصري: - وزير الاشغال العامة.
١٦. معالي السيد حسن المومني: - وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٧. معالي السيد احمد عبيدات: - وزير الداخلية.

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس،

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل، أعلن افتتاح الجلسة.

جدول الاعمال

- السيد الأمين العام، ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- الجميع: نوافق عليه ونعني الأمين العام من تلاوته.
- السيد الأمين العام، ٢ - الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي الدكتور احمد ابو قورة.
- ب - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد عمر عبد الله.
- ج - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة.
- د - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي الدكتور محمد عضوب الزين.

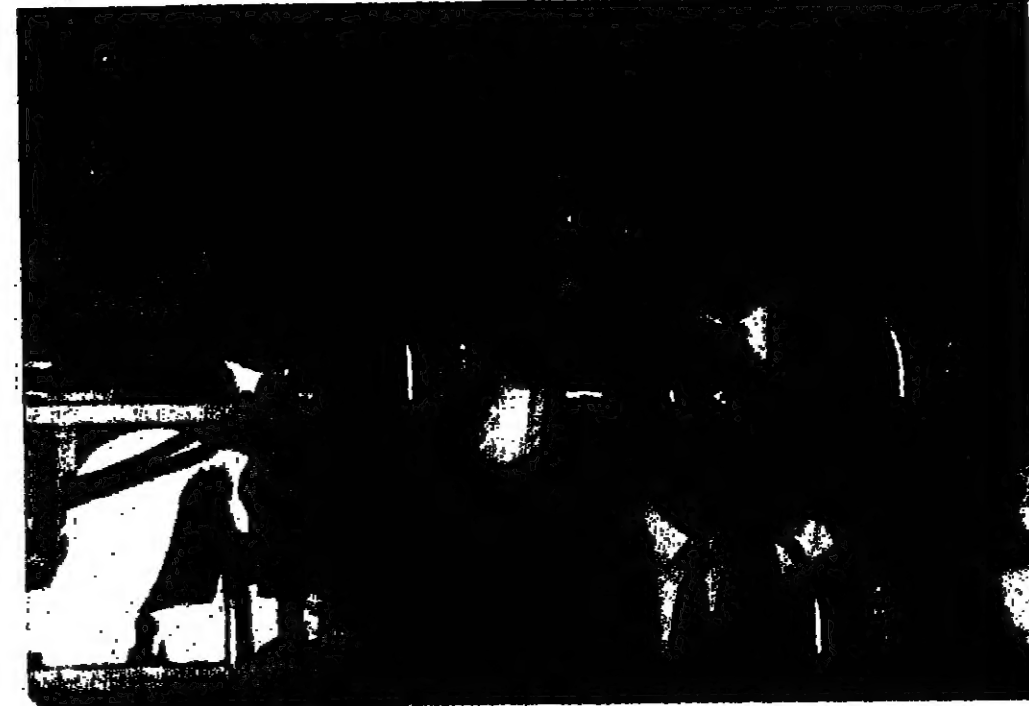
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرات السادة الاعضاء؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: السيد جودت السبول.

السيد جودت السبول: شكرا معالي الرئيس، أرجو أن يؤذن لي بالحديث بالنقطة التالية، لقد شرعت اللجنة القانونية منذ يوم أمس مشرعة مع اللجنة الاقتصادية في دراسة مشروع قانون الجمارك، كما هو معروف فإن هذا القانون بالإضافة الى صفة القانونية، والاقتصادية فهو قانون مالي ولقد ارتؤي أثناء النقاش وشاركتي في ذلك على ما أذكر، ان لم تخفي الذاكرة كل من معالي الأستاذ عمر النابلسي وسعادة الأستاذ هشام التل الاجتهاد في أن تشترك معنا اللجنة المالية والادارية في دراسة هذا المشروع وذلك للسببين التاليين:

مكتبة عبد الحليم



السبب الأول لكي يثري اشتراكها معنا قدرتنا على النقاش، على سبيل الوصول الى بلورة معقولة ومقنعة بمستوى أفضل والسبب الثاني، لكي نوفر كثيرا من الوقت عند نشر المشروع بصورته النهائية على المجلس الكرم، ولذلك فإني أرى إن رأي المجلس ذلك أن تشترك اللجنة المالية والادارية معنا، كما أثير هذا الموضوع في اللجنتين يوم أمس في دراسة مشروع القانون وشكرا.

معالي رئيس المجلس، هل هنالك وجهة نظر أخرى، السيد عبد المجيد.

السيد عبد المجيد حجازي، يا سيدي هل أن يؤخذ النصاب بعين الاعتبار مجموع ثلاث لجان، سيجعل من المتعذر عمل نصاب بنسبة مجموع الأعضاء.

معالي رئيس المجلس، وجهة نظر أخرى، السيد أمين شقير.

السيد أمين شقير، سيدي الرئيس في الحقيقة أن المنطلق الذي توجه إليه الاخوان في اقتراح مشاركة اللجنة المالية والادارية منطلق مفهوم

ومقدر ولكن اذا اعتبرنا أن العمل في اللجان عمل مسؤول يتوجب أن يتوفر له مجموعة الظروف والشروط، من بينها الوجود والحضور المنظم المستقر والمستمر، أظن أن اضافة لجنة ثالثة الى عمل اللجنتين سيؤدي الى تعطيل وليس التشريع والأعجاز، هذا واحد، وشي آخر أظن أن عرض أي قانون بعد أن يدرس في إطار اللجان على المجلس الكرم هو عمل في أساسه عمل سليم وتقليديا تبدأ لجنة واحدة إلا في حالة الضرورة والمجلس هو الذي يغني أيضا المناقشات ويثيرها من خلال تعدد وجهات النظر حتى اذا فات اللجنة المختصة أية نقطة أثناء مناقشتها تتضح من خلال مناقشة المجلس، لذلك أنسب أن لا يأخذ المجلس الكرم بهذا الاقتراح وشكرا.

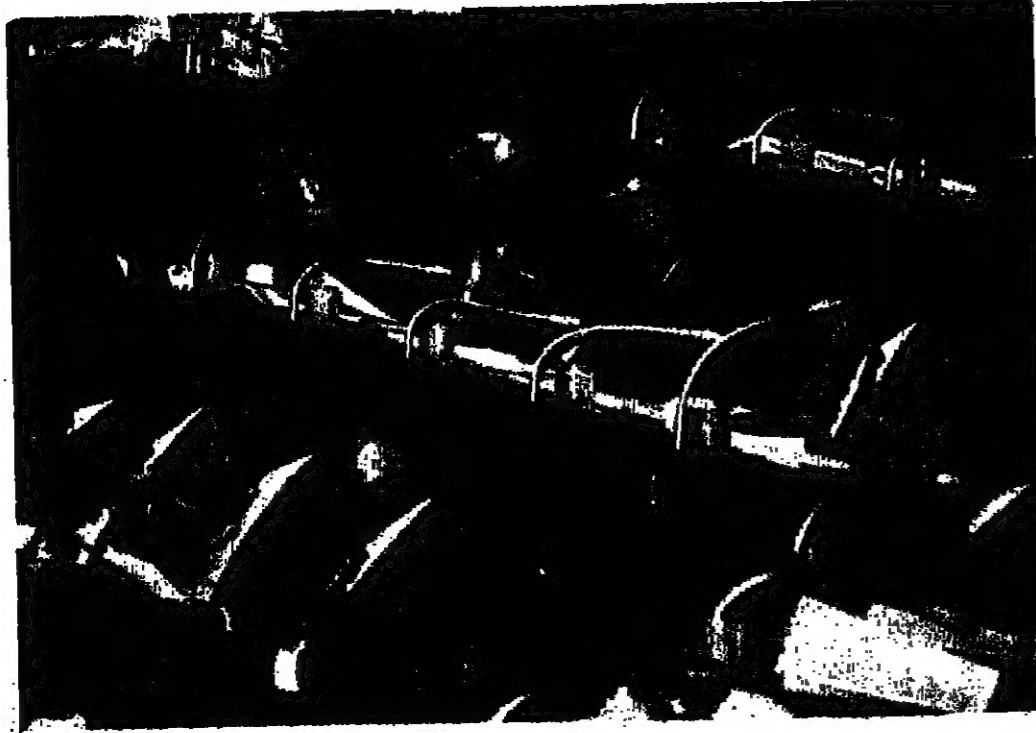
معالي رئيس المجلس، قبل الاستمرار في الموضوع، أريد أن أقول أن هنالك ستة أعضاء من اللجنة المالية يمثلين باللجنة الاقتصادية، التي هي عددها تسعة، فكأننا لا نصيف نحن حسب اقتراح العضو الكرم المقترح الا ثلاثة، لأنه ستة

يجرح اقتراحي بالمعكس فقد أضافوا الى قناعاتي بما أدليت ما يكفي لتعريضها، ولقد درس هذا الموضوع في اللجنة يوم أمس دراسة واقية، ونصين لنا أن اشترك اللجنة المالية والادارية في مناقشة هذا المشروع أمر من الحيوية والأهمية بمكان، أما قضية الحضور والغياب التي أشار اليها الزميل الاستاذ أمين شقير واستند عليها وبين عليها موقفه فقضية أخرى ألمحني على الرئاسة الجليلة أن تشير الى أهمية الحضور أو المواظبة على حضور اجتماعات اللجان وعدم التغيب.

معالي رئيس المجلس، السيد محمود الكايد.

السيد محمود الكايد، شكرا معالي الرئيس، أثنى على اقتراح جودت السبول، واذا كان لا بد من وجود لجنتين والاقتصار عليها فقط فاقترح أن تكون اللجنة المالية واحدة منهم، لان قانون الجمارك كما هو معروف قانون مالي أولا وشكرا.

معالي رئيس المجلس، الآن مطروح على المجلس دخول اشترك اللجنة المالية والادارية



تكملة على العمل

في بحث هذا القانون، من يوافق عليه؟ عدت
الاصوات.
السيد الأمين العام: ٢٧ - ٥٢.
معالي رئيس المجلس: نجح الاقتراح، ورجاء
التنبية على الزملاء المحترمين في اللجان أن
يحضروا في الموعد المقرر لأنه كثير ما يحضر
الأخوان إلى أن يتكامل العدد ويكون قد ضاع
وقت كبير.

الجلسة القادمة المحددة لهذا القانون إلزام هي يوم
الأربعاء القادم الساعة الخامسة مساءً.
المادة التالية.

السيد الأمين العام: ٣ - أجوبة الحكومة على
الاقتراحات:

كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم
١٢٣٧٦٢/١١/٥٣ تاريخ ١٢/١٤/١٩٨٢
ومرفقة رد مؤسسة مياه الشرب على الاقتراح
رقم (٦٦) تاريخ ١١/١٥/١٩٨٢ المقدم من
عضو المجلس سعادة السيد سليمان الرتيمة بشأن
خزانات المياه في بعض قرى قضاء وادي السير.
(مؤجل من الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة

بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٣).
الرقم: ١٢٣٧٦/٢/١١/٥٣
التاريخ: ١٤٠٣/٢/٢٩
الموافق: ١٩٨٢/١٢/١٤
معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أشير إلى كتابكم رقم ٨٨٤/١٣/١٠/١ تاريخ
١٩٨٢/١١/٢٣.
أرفق طيباً رد مؤسسة مياه الشرب على
الاقتراح رقم (٦٦) تاريخ ١١/١٥/١٩٨٢
المقدم من عضو المجلس السيد سليمان الرتيمة
بشأن خزانات المياه في بعض قرى قضاء وادي
السير.

واقبلوا فائق الاحترام.
رئيس الوزراء

رد مؤسسة مياه الشرب على الاقتراح رقم
(٦٦) تاريخ ١١/١٥/٨٢ المقدم من عضو
المجلس الوطني الاستشاري السيد سليمان
الرتيمة حول استخدام خزانات مياه الشرب
في بعض قرى قضاء وادي السير



إيصال المياه لمواطنيها ولا تتحكم بها بلدية وادي
السير.

خامساً: أرجو من الحكومة إعادة النظر في
تخصيص مياه عين الخيل واعادتها لأصحابها
الأصليين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.
السيد الأمين العام:
(٤) الاقتراحات:

أ. الاقتراح رقم (٨٠) تاريخ
١٩٨٣/١/١٠ المقدم من عضو المجلس سعادة
السيد علي الخشمان بشأن إنشاء مصنع للأعلاف
في مدينة معان.

(مؤجل من الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة
بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٣)
اقتراح: رقم (٨٠)
التاريخ: ١٩٨٢/١/١٠

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أرجو التكرم بعرض اقتراحي التالي على
المجلس الكريم حتى إذا ما وجد قبولاً أرجو
إحالة إلى الحكومة الموقرة للتلفظ بالنظر فيه
والعمل على تحقيقه.

الاقتراح: إنشاء مصنع للأعلاف والأعلاف
المركزة في مدينة معان.

إن من أهم ضروريات توفير البنية الأساسية
لتنمية الثروة الحيوانية في مناطق الجنوب هو
إيجاد موارد إضافية من الأعلاف لتغطية النقص
الحاصل في زراعة المحاصيل العلفية وذلك
لتشجيع تربية الأغنام والدواجن وتسمين
الخرفان والمجول.

ولما كان المواطنون في محافظة معان يلاقون
الصعوبات ويتكبدون عالي النفقات للحصول

أن مشروع قرى وادي السير ويشمل إنشاء
الخزانات المشار لها بالإضافة إلى شبكة المياه
المغذية لها، قد تأخذ العمل بانجازها بسبب
معارضة بلدية وادي السير لاستخدام المؤسسة
لعين الخيل وهي المصدر المتوفر للمياه في تلك
المنطقة. بالإضافة إلى عدم توفر المخصصات
الكافية لتنفيذ كامل المشروع في حينه.

هذا وتعمل المؤسسة حالياً على البحث عن
مصادر مياه بديلة لعين الخيل، وستعمل على
تنفيذ كامل المشروع لدى توفر هذه المصادر
بالإضافة إلى توفر المخصصات المالية الكافية
لإنجائه.

معالي رئيس المجلس: السيد سليمان الرتيمة.
السيد سليمان الرتيمة: معالي الرئيس، أشكر
الحكومة الموقرة على إجابتها حول موضوع
اقتراحي مدار البحث، إلا أنني غير قانع بإجابة
مؤسسة مياه الشرب للأسباب التالية:-

القرى التي وضع بها خزانات مياه ولم تزود بالمياه
قرى كثيرة وعددها يفوق (١١) قرية،
بالتأكيد أن الخزانات أصبحت غير صالحة لعدم
تجربتها عندما تم استلامها من قبل المتعهد،
وهذه خسارة كبيرة للخزينة وضباب أيضاً فرصة
وصول المياه للمواطنين.

ثانياً: أستغرب أن تخصص عين الخيل لبلدية
وادي السير وهي تابعة كمناخ خاصة للقرى
الزبودة عباد وباراضيهيم ولكن بغفلة من الزمن تم
تخصيص بلدية وادي السير ومن قبل سلطة
المصادر الطبيعية.

ثالثاً: مياه عين الخيل تذهب هدرًا لا تستفيد
منها بلدية وادي السير ولم تستفد منها بلدية بدر
مدار البحث.

رابعاً: الحكومة مسؤولة عن توزيع المياه وليس
بلدية وادي السير والحكومة مسؤولة أيضاً عن

لجنة مياه الشرب

على كمية الاعلاف لمواشيهم فان هذا الامر انعكس على الثروة الحيوانية الهامة والتي تعتبر مصدر رزق لقطاع كبير من ابناء شعبنا الذي يتطلع بعين الأمل والرجاء اليوم الى المحافظة على هذه الثروة الهامة وتوفير الاعلاف لها بجانب الخدمات البيطرية ومرافق التسويق.

لذلك فاني اقترح على الحكومة الرشيدة العمل على انشاء مصنع للاعلاف والاعلاف المركزة في معان لتأمين حاجة لأصحاب المواشي والدواجن دون الاضرار الى تكبد النفقات العالية ومتاعب السفر الطويل الى العاصمة لشراء مثل هذه الاعلاف.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.
علي الخشاش

عضو المجلس الوطني الاستشاري
اصوات، يحال الى الحكومة
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على

احالته للحكومة؟
الجميع: موافقون.
السيد الأمين العام: ب. الاقتراح رقم (٨١)
تاريخ ١٩٨٣/١/١٦ المقدم من عضو المجلس
سعادة المهندس هاني ابو حجلة بشأن وضع
دراسة لتأهيل وتشغيل الكراجات ووضع
الشريعات اللازمة لتنظيم مهنة اصلاح

السيارات.
الاقتراح رقم (٨١)
التاريخ ١٩٨٣/١/١٦
معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
المحترم

تحية طيبة وبعد،
أرجو التكرم بعرض اقتراحي التالي على
المجلس الكريم حتى اذا ما وجد قبولاً فاني آمل
احالته الى الجهة المختصة لدراسته وابداء الرأي
فيه..

الاقتراح:

تكليف الجهات المختصة لوضع دراسة
لتأهيل وتشغيل الكراجات ووضع التشريعات
اللازمة لتنظيم مهنة اصلاح السيارات من جميع
النواحي الميكانيكية والكهربائية وتجلبس هيكل
السيارة ودهانها.. وكذلك لسائر مشاغل
تصليح وصيانة الادوات الكهربائية والميكانيكية
كالثلاجات والتلفزيونات والبيولرات وما شابه.

الاسباب الداعية:

يعاني المواطن كثيراً لدى قيامه باجراء
تصليح لاي من الادوات والاجهزة الكهربائية
والميكانيكية وكذلك في اجراء أي اصلاح من
أي نوع لسيارته وهي معاناة في جميع النواحي
الفنية والمالية وذلك من حيث الغش وعدم الدقة
والاقتتان، ومن حيث الغلاء الفاحش غير
السوي لتكاليف هذه الاعلاحيات واصبح
المواطن يدفع اكثر بكثير من التكلفة الحقيقية
لتصليحات لا تتم بالاتقان المطلوب مما يستوجب
التدخل لحماية المواطن من هذه المساوئ.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.
المهندس هاني ابو حجلة
عضو المجلس الوطني الاستشاري

اصوات يحال الى الحكومة
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على
احالته للحكومة؟
الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام: ج. الاقتراح رقم (٨٢)
تاريخ ١٩٨٣/١/١٧ المقدم من عضو المجلس
سعادة السيدة عيدة المطلق بشأن اعادة اراضي
منطقة المخيبة المستملكة لمشروع سد بخالد،
لاهالي المنطقة، وري الاراضي الواقعة بين بئر
المخيبة ومخرج نفق قناة الغور الشرقية.
الرقم: الاقتراح رقم (٨٢)
التاريخ: ١٩٨٣/١/١٧

المذكورة، بعمل الترتيبات اللازمة، وفق
انظمتها، لري المساحات التي تخترقها القناة وتقع
تحت منسوبها.

مع وافر الشكر والامتنان.
عضو المجلس الوطني الاستشاري
عبد مصطفي مطلق قناه

اصوات، يحال الى الحكومة.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على
احالته للحكومة؟
الجميع: موافقون.
السيد الأمين العام: (٥) قرارات اللجنة
المالية والادارية:

قرار رقم (١٢) بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨
حول مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض
الخاص لمشروع الطاقة الكهربائية الخامس لما بين
المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي
للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٨٢.
معالي رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة.
السيد عبد المجيد حجازي مقرر اللجنة
المالية والادارية: قرار رقم (١٢)

عقدت اللجنة المالية والادارية اجتماعاً
بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨ برئاسة معالي رئيس
اللجنة الدكتور خليل السالم وبحضور معالي
المقرر السيد عبد المجيد حجازي، واصحاب
المعالي والسعادة أعضاء اللجنة السادة:
عبد الوهاب المجالي، انيس المعشر، حاد
المعاينة، فارس الصرايرة، مجسم الخريشة،
وعيسى الريثوني.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون تصديق
اتفاقية القرض الخاص بمشروع الطاقة الكهربائية
الخامس لما بين المملكة الاردنية الهاشمية -
والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
لسنة ١٩٨٢.

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
الاكرم

أرجو التكرم بعرض اقتراحي على المجلس
الكريم، حتى اذا ما وجد قبولاً يصار الى احالته
للحكومة للنظر فيه.
مع الشكر والاحترام.

الاقتراح: حول قناة بئر قرية المخيبة في محافظة
اربد.

في عام ١٩٦٦/١٩٦٧ قامت سلطة وادي
الاردن (هيئة الروافد حينذاك) باستملاك
جزء كبير من اراضي قريتي المخيبة الفوقا
والتحتان محافظة اربد، وذلك بهدف انشاء سد
خالد بن الوليد، وأقامت المنشآت والانفاق اللازمة
لذلك السد. وحدث ان توقف العمل في هذا
السد للظروف التي استجدت عام ١٩٦٧. وفي
عام ١٩٨٢ قامت سلطة وادي الاردن بالتنقيب
عن المياه الجوفية بنفس منطقة السد لاغراض
الشرب والري. وقد تفجرت بعون الله، مياه
جوفية بكميات كبيرة من بئر المخيبة، قد
تكون بمستوى ما كان يمكن ان توفره مياه
السد، وقد عمدت السلطة - مشكورة - الى شق
قناة توصل هذه المياه الى مخرج نفق قناة الغور
الشرقية وذلك لزيادة كميات المياه في هذه
القناة وري مساحات جديدة في منطقة الاغوار.

ومما يجدر ذكره ان هذه القناة تمر عبر مساحات
لا بأس بها من اراضي قريتي المخيبة الفوقا
والتحتان، بحيث يمكن ري هذه الاراضي
بانسياب المياه الطبيعية لوقوعها تحت منسوب
القناة. وبناء على ما تقدم، فاني اقترح ما يلي:

١. اعادة الاراضي المستملكة بسبب تأجيل
مشروع سد خالد، حيث ان عدد من أهالي
القريتين المذكورتين لم يعد لهم أي ملكية ليتسنى
لاصحابها استثمارها.
٢. ان تقوم السلطة واثناء تنفيذ مشروع القناة

لجنة المالية والادارية

وبعد دراسة مشروع القانون والاتفاقية دراسة مستفيضة، قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

اللجنة المالية والإدارية

معالي رئيس المجلس: السيد أمين شقير.
السيد أمين شقير: معالي الرئيس، أرغب في أن أعبر عن سعادتي في أن أرى في تقرير اللجنة المالية والإدارية ما يشير إلى أنها تولت دراسة الاتفاقية دراسة مستفيضة بالإضافة لدراساتها لمشروع القانون، الطلب الذي كان دائماً موجهاً إليها وأمل بأن تكون، هذه البداية لبداية لقاعدة تواجه بها أهلها في هذا المجال. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على التوصية؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: القانون لوسمحت.

السيد المقرر:

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٨٢
قانون تصديق اتفاقية قرض

مشروع الطاقة الكهربائية الخامس

بين
المملكة الأردنية الهاشمية
و
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الخامس بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٨٢) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، معالي رئيس المجلس: مطروحة للرأي، هل يوافق المجلس الكريم على المادة الأولى؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر:

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على المادة الثانية؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر:

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على المادة الثالثة؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: القانون بمجموعه مطروح على المجلس، هل يوافق المجلس الكريم عليه؟

الجميع: موافقون.

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٨٢
قانون

تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة

الكهربائية
الخامس بين

المملكة الأردنية الهاشمية
و
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة (١) - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الخامس بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٨٢) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها.

المادة (٣) - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد الأمين العام:

(٦) قرارات اللجنة القانونية:

أ. قرار رقم (١١) تاريخ ١٩٨٣/١/١٢ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٨٣.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.
السيد جودت السبول مقرر اللجنة القانونية:

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٣/١/١٢ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد طاهر حكمت وبحضور سعادة المقرر السيد جودت السبول، واصحاب المعالي والسعادة:

عبد الرؤوف الروابدة، ممدوح ابو حسان، سلمان القضاء، عبد الله اخو ارشيدة، هشام التل، أمين شقير، وابراهيم مطلق.

ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون، الامن العام لسنة ١٩٨٣ وبعد دراسة الاسباب الموجبة للمشروع ومواده، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

«اللجنة القانونية»

السيد المقرر: يستحق الضابط الذي تنتهي خدمته في القوة لأي سبب كان، الرواتب

والعلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيها لو بقي على رأس عمله وتؤدي هذه الرواتب والعلاوات دفعة واحدة عند انتهاء خدمته. وإذا أعيد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة فتتقطع من رواتبه المبالغ التي كان قد استوفاهما عز مدة الباقية من الاجازة.

أما النص المقترح من الحكومة والذي أقرته اللجنة يقول:

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٤٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

(يستحق الضابط الذي يحال على التقاعد مبلغاً يعادل مجموع الرواتب والعلاوات عن اجازات سنتين كاملتين بالإضافة الى حقوقه التقاعدية واما الضابط الذي تنتهي خدمته لأي سبب آخر فيستحق مبلغاً يعادل مجموع الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازات التي كان يحق له الاستفادة منها لو بقي في الخدمة ويؤدي هذا المبلغ للضابط دفعة واحدة عند انفكاكه عن العمل وإذا أعيد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة فيقطع من رواتبه المبلغ الذي يقابل المدة المتبقية من الاجازة.

وكما هو معلوم لدى أعضاء المجلس الكريم أن القانون يحكم الضباط العاملين في القوات المسلحة كان قد عدل على هذا الأساس، فجاء التعديل بالنسبة لقانون الامن العام لكي يكون متيناً لما طرأ من تعديل على قانون ضباط القوات المسلحة.

معالي رئيس المجلس: المادة مطروحة للرأي السيدة عبدة المطلق.

السيدة عبدة المطلق: أنا ليس عندي شيء أضيفه ولكن كل ما أقترحه أن تقسم هذه المادة الى فقرتين، بحيث تتضمن الفقرة الأولى، الحقوق الناتجة عن التقاعد والفقرة الثانية الحقوق الناتجة عن إنهاء الخدمة لأي سبب آخر بحيث

تكون فيه الأصل

بدون تقاعد موضوع ثاني، له حقوق أخرى ثابتة للآن في القانون. السيد سليمان إريمية. السيد سليمان إريمية: أود أن أسأل سؤالاً إلى سعادة المقرر، أنا باعتقد أنه قبل فترة من الزمن مر علينا قانون القوات المسلحة ولذلك باعتقادي أنه لا مجال أن نحرّك بالقانون على القوات المسلحة لأن الأمن العام والقوات المسلحة والمخابرات العامة جميع الشروط في القانون هي واحدة ولذلك ما في داعي، أن سنتجاوز أو نضيف أو نزيد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.
معالي رئيس المجلس: المادة التالية.
السيد المقرر: المادة الأصلية
إجازات الأمومة

المادة - ٦٤ -

تستحق الفرد الحامل إجازة أمومة أقصاها شهر واحد براتب كامل مع العلاوات بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية ولا تشكل تلك الإجازة جزءاً من الإجازات المرضية، أما إذا تعذر عليها استئناف أعمالها بعد انتهاء إجازة الأمومة لسبب مرضي، فيجوز منحها إجازة مرضية وفقاً للأحكام الخاصة بذلك. أما التعديل فهو:

المادة ٣- تعدل المادة (٦٤) من القانون الأصلي بشطب عبارة (المدة أقصاها شهر واحد) الواردة فيها ويستعاض عنها بعبارة (المدة لا تزيد على أربعين يوماً).

أي أن التعديل أعطى عشرة أيام زيادة.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ مقبل السيد مقبل المومني:

في ظل تسرب اليد العاملة الأردنية الحبيبة والمدرّبة بأعداد كبيرة والأحصائيات التي



تكون الفقرة أ و ب، وتنتهي الفقرة أ - عند الحقوق التقاعدية، و (ب) تبدأ من عند (أما الضابط) فقط وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور جمال الشاعر. الدكتور جمال الشاعر: تقول المادة، وأما الضابط الذي تنتهي خدمته لأي سبب آخر، فيستحق مبلغاً الخ، أرجو أن أسأل سعادة المقرر، عن الأسباب هل هي مطلقة، هل هي تحتوي على أي سبب للفصل من الخدمة حتى ولو كان كعقوبة، وهل هناك اتجاه وأنا أؤيد ذلك الاتجاه لتحسين شروط العمل في قوات الأمن العام، فهل مثل هذا التوجه يمكن أن يعطي الفرد الذي تعرض للعقوبة نوعاً من الحصانة وأرجو أن تفسر هذه النقطة.

السيد المقرر: معالي الرئيس، القصد من هذا التعديل هو حصر هذا الحق في الضابط الذي يكمل من الخدمة مدة تؤهله للحصول على التقاعد فأعطي هذا الامتياز وخصص به هذه هي للسنة التعديل.

معالي رئيس المجلس: هي مكافأة للتقاعد الذي أمضى مدة خدمته، لكن الذي أحيل قبلها



تقرير طبي مصدق... إلى آخر المادة. وشكراً

مقبل المومني

معالي رئيس المجلس: السيد عبد الجابر تيم، وهذا الموضوع، رجاء التنبيه وسبق المجلس بحته وهو يبحث اقتراح تعديل القانون من الجيش جاءنا وأقرنا فيه الأربعاء يوم فهذه مساواة وإحالة للنص المطبق على الجيش عبد الجابر تيم.

السيد عبد الجابر تيم: شكراً معالي الرئيس، تعاني السيدة الحامل، في الأسابيع الأخيرة التي تسبق الولادة من حالات الإعياء تمنعها من مزاوله أعمالها ولكي لا تضطر إلى اللجوء إلى الإجازات المرضية لئلا أقترح أن تكون إجازة الأمومة كما يلي: -

أولاً، أسبوعين قبل الولادة بقدرها الطبيب المشرف ويتم تمديدتها إذا لم تتم الولادة في الوقت المحدد بإجازة بدون راتب تنتهي بيوم الولادة. ثانياً، أربعة أسابيع تبدأ من أول أيام الولادة

يستدل منها أن الأردن يستقدم عدداً كبيراً من الأيدي العاملة الأجنبية لتغطية متطلبات التطور الصناعي والتنموي في كثير من قطاعات العمل برزت الحاجة إلى تشجيع المرأة الدخول إلى سوق العمل، حيث التقى ذلك مع نمو وهي المرأة الأردنية وأقبالها بشكل واسع على التعلم والتخصص في جميع المجالات حيث وصلت نسبة مشاركتها إلى ما يقارب ٢٠٪، ولكن أموراً تعاني منها في مجال عملها ابتداء من إجازات الأمومة ودور الحصانة وانتهاء بتوفير ما يلائمها من شروط عمل في التشريعات ظلت عائقاً في إقبال المرأة الأردنية على العمل وارتفاع نسبة مشاركتها في بناء مجتمعها كاملاً، الأمر الذي يستدعي وضع الحوافز لها وإعطائها حظها الذي تقتضيه خصوصيتها كأم عليها أن تعني بصحة طفلها أولاً وتربيته تربية فاضلة وعليه أقترح أن تمنح المرأة العاملة في الأمن العام إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة شهرين بحيث تصبح المادة (٦٤) تستحق الفرد الحامل إجازة أمومية مدفوعة الأجر لا تقل عن ٦٠ يوماً بناء على

تكملة منه العمل

تعود بعدها الأم لزاولة عملها بعد حصولها على شهادة وتحدد هذه الاجازة إن لم تكن لائحة طبياً لزاولة عملها باجازة مرضية يحددها الطبيب.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر السيد المقرر: يصعب تحديد يوم الولادة بالضبط لكي يقال أنه في الأماكن منح السيدة الحامل اجازة لمدة إسبوعين قبل الولادة، وإن كان مجال الاجازة المرضية ليبقى مفتوحاً أمامها بالطبع، ثم أرجو أن لا يغيب عن بالنا أننا نناقش مشروع قانون مثيل لمشروع قانون آخر كان قد أقر في هذا المجلس خاص بالقوات المسلحة واننا لا نستطيع التمييز بينا هو معمول ونفذ بالنسبة للقوات المسلحة وبين ما هو بينا يجب أن يعمل به وينفذ بالنسبة للعاملين في الأمن العام.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على هذه المادة؟

الجميع: موافقون
معالي رئيس المجلس: المادة التالية
السيد المقرر: المادة الاصلية

المادة ٧١

ضباط الصف والشرطيون يمنحون اجازة سنوية لا تتجاوز (١٤) يوماً بقرار من قادة الوحدات.

اما التعديل فهو

المادة ٤ يلغى نص المادة (٧١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

(يستحق كل من ضابط الصف او الشرطي اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً عن كل سنة).

معالي رئيس المجلس: المادة مطروحة للرأي، هل يوافق المجلس الكرم؟
الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: مشروع التعديل برمته، مطروح على المجلس، هل يوافق المجلس الكرم؟

الجميع: موافقون

وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس واقره.

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٨٣
قانون معدل لقانون الأمن العام

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع القانون رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يلغى نص المادة (٤٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: - (يستحق الضابط الذي يحال على التقاعد مبلغاً يعادل مجموع الرواتب والعلاوات عن اجازات سنتين كاملتين بالإضافة الى حقوقه التقاعدية واما الضابط الذي تنتهي خدمته لاي سبب اخر فيستحق مبلغاً يعادل مجموع الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازات التي كان يحق له الاستفادة منها لو بقي في الخدمة ويؤدي هذا المبلغ للضابط دفعة واحدة عند انفكاكه عن العمل، واذا اعيد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة فيقتطع من رواتبه المبلغ الذي يقابل المدة المتبقية من الاجازة.

المادة (٣) تعدل المادة (٦٤) من القانون الاصيل بشطب عبارة (لمدة اقصاها شهر واحد) الواردة فيها ويستعاض عنها بعبارة (لمدة لا تزيد على اربعين يوماً)

المادة (٤) يلغى نص المادة (٧١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: -



(يستحق كل من ضابط الصف او الشرطي اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً عن كل سنة).

معالي رئيس المجلس: المادة التالية
السيد الأمين العام:

ب. قرار رقم (١٢) تاريخ ١٩٨٣/١/١٢ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٨٣.

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٣/١/١٢ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد طاهر حكمت وبحضور سعادة المقرر السيد جودت السبول واصحاب المعالي والسعادة اعضاء اللجنة: -

عبد الرؤوف الروابدة، مدوح ابو حسان، سلمان القضاة، عبدالله اخوارشيدة، هشام التل، أمين شقير وابراهيم مطالقة، وحضر الاجتماع عطوفة السيد محمد سمير حنون مدير التجنيد والتعبئة العامة ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٨٣.

وبعد دراسة الأسباب الموجبة لمشروع القانون ومواده والاستماع الى وجهات النظر والآراء التي أبدتها الحضور قررت اللجنة ما يلي: -

١) المادة (٩) فقرة (أ) تعديل الاضافة المقترحة من الحكومة على البند (٣) على النحو التالي: -

أ - (على أنه يجوز السماح للطالب بالاستمرار في دراسته للحصول على درجة جامعية أعلى شريطة أن ينتهي تأجيل خدمته في هذه الحالة عند بلوغه السابعة والعشرين من العمر).

ب - اعادة صياغتها وذلك بشطب عبارة (الشهادة الجامعية الثانية) (الماجستير)

والاستعاضة عنها بعبارة (درجة جامعية أعلى).

٢) المادة (٥٠) فقرة (ب) قررت اللجنة تعديل عبارة (في المواد ٣٦-٤٢) بعبارة (في المادتين ٣٦ و ٣٧).

٣) الموافقة على باقي المواد كما وردت من الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكرم بالموافقة على قرارها.

ملاحظة: تحفظ سعادة السيد سلمان القضاة على البند (٣) فقرة (أ) من المادة (٩).

«اللجنة القانونية»

معالي رئيس المجلس: السيد سلمان القضاة السيد سلمان القضاة: شكراً معالي الرئيس، كنت أفتنى لو أن الحكومة الجلييلة تتقدم بمثل هذا المشروع، لأنه بنظري أول ثغرة تفتح لي

مجلس الكرم

بناء قانون خدمة العلم، الذي طبق حتى الآن تطبيقاً سليماً، وخاصة نحن في دور بناء القوة الذاتية، لكن ما دام أن هنالك إقبالاً في إعطاء الفرصة لمن هم في سن السادسة والعشرين وهي سن بتصور كبير فاعتقد أن جعلها (٢٧) ليس مبنياً على أساس سليم وذلك لأن الطالب قد يحصل على شهادة التوجيهي وهو ابن الثامنة عشرة وترك الحبل له ثمانية أو تسع سنوات دون أن يقدم خدمة العلم فاعتقد أنه يتعارض مع إيماننا في هذا البلد في بناء قوته الذاتية ولذلك فإن هذا التعديل أصلاً لا يفيد منه إلا أولئك المترفين أو الذين يستطيعون أن يعلموا أولادهم لمدة للحصول على شهادة جامعية، لذلك فإنني أعارض من حيث المبدأ في وضع مثل هذا التشريع، وكذلك فإنني أعارض أيضاً بشكل خاص في زيادة السن من ٢٦ إلى ٢٧ وكنت أتمنى لو أن اللجنة الكريمة نسبت ٢٥- أو ٢٦- للمرحلتين للأكاديمي والعلمي بدلاً من أن تزيد سنة وعلى ذلك فإنني أبدي هذا التحفظ للمجلس الكريم وأمل منه في أن يفكر فيه، أي ينظر في هذا الاقتراح نظرة صائبة ولمصلحة البلد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي رئيس الوزراء بالوكالة.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة ما تفضل به السيد المقرر عن فلسفة التعديل هي ذات الفلسفة التي إنطلقت منها الحكومة في التقدم بهذا التعديل لقانون خدمة العلم، وهي محاولة إعطاء فرصة لعدد من الطلبة النباه الذين تمكنوا من أن ينهوا شهادتهم الجامعية الأولى في وقت مبكر نسبياً في أن يحصلوا على شهادة أعلى هي الماجستير، هذا هو الأساس، الأساس الثاني والذي لم يذكره السيد المقرر، ربما لم نذكره نحن أيضاً، هو أنه كان في اعتبارنا قضية القوة البشرية، وقضية أخرى هي

قضية نظام القم في المجتمع الأردني، وهذه نقطة مهمة، نظام القم الذي نعيش في ظله يبدأ بهذا عليك أن تتخيل طلبة الكليات الإنسانية الذين ينهون الشهادة الجامعية الأولى في الحادية والعشرين أو الثانية والعشرين، إنك تغريه حيناً تقول له حتى سن السابعة والعشرين أن يكمل الماجستير وهذا برأينا أمر نحتاج إليه، والماجستير قد يحصل عليه في خلال سنتين وهذا هو معدل الحصول على هذه الشهادة عادة فيصبح سنة حينئذ ثلاثة وعشرين أو أربعة وعشرين حيناً تعطيه السقف سبعة وعشرين عاماً، دون التحديد بالشهادة فقد أغريته في أن يذهب إلى الدكتوراه، لأن بنظام القم سيبدأ هذا الشاب في الضغط على والده، قال الزميل سلمان القضاء أن هذه ستعطي للاغنياء فرصة أحسن مفترضاً أو مبتدئاً من إفتراضي بأنها فرصة، والحقيقة إلى جانب ذلك سيبدأ الطالب بالضغط على والده وخاصة أصحاب الأراضي والفلاحين بالذات، لبيع الأرض ليكمل الدكتوراه، هذه نقطة ليست للاغنياء فقط بل أيضاً لملاك الأراضي بالذات دون غيرهم ونعرف هذه الحقيقة في حياتنا فيبدأ الابن في بيع الأرض حتى حضرة الولد يروح يكمل للدكتوراه، تأتي للنقطة الثانية، علينا أن نتخيل حامل الدكتوراه يدخل في خدمة العلم مساوياً لأي واحد أنهى توجيهي، قد أنهى التوجيهي في خدمة العلم، أو ربما لم يكمل إلا الثالث الإعدادي في ذات الوحدة وفي ذات الخدمة وبذات الطريقة من أداء الواجب، يجب أن لا نغفل صيحاً أم خطئاً أن مثل هذا العمل سيسبب مرارات لمثل هؤلاء من منطلق ما يسمي بصورة الذات، وسيجد من المجتمع من يؤيده في ذلك، الله أكبر الدكتوراه يتدرب مع فلان في الجيش، وكلمة الدكتوراه على فكرة لما وقع خاص، ثانياً، في حقيقة الأمر لسنا بحاجة في

هذا المجتمع الذي نحن فيه بتقديرنا أننا لسنا بحاجة لتشجيع الذهاب إلى الدكتوراه عن هذه الطريق، ولهذا السبب نرجو من الأخوان أن يبقوا على التعديل كما جاء من الحكومة لأنه وضع سقف الدكتوراه والسقف أيها يحدث أولاً. وهذا أقصى ما يمكن أن نذهب إليه للأعتبارات التي ذكرت وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر السيد المقرر: معالي الرئيس أرجو أن أبين أن اللجنة القانونية قد درست هذا الموضوع بمنأى فائقة وبحضور ممثل القوات المسلحة، منطلقة من الحقائق التالية: -

من المعروف أن طالب ينهي الدراسة الثانوية العامة في سن التاسع عشر وإن الحصول على الشهادة الجامعية الأولى في عدد كبير من الكليات، يستلزم خمس سنوات من الدراسة وليس أربع سنوات، فإذا أضفنا الخمس سنوات إلى تسعة عشرة سنة نخرج بأربعة وعشرين، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن القانون النافذ حالياً يعطى الطالب الذي يخفق

أو لا يحالفه الحظ سنتين إضافيتين معنى ذلك أنه يعطيه حتى السادسة والعشرين، فنحن كل ما فعلناه أننا أضفنا لهذه المدة سنة واحدة فقط لإتاحة الفرصة أمام الطالب الذي يستطيع الحصول على الشهادة الجامعية الأولى في سن الرابعة والعشرين نفس الفرصة الممنوحة للطالب الذي يخفق ولا يستطيع الحصول عليها إلا في سن السادسة والعشرين، هو معنى منها أصلاً حتى سن السادسة والعشرين إذا لم ينجح واخفق ٢٥+١٩ سنة، لأنه ليس كل الشهادات الجامعية الأولى تستلزم فقط أربع سنوات، كل ما فعلته اللجنة أنها أضافت سنة واحدة فقط، ولذلك توصلت إلى هذا الاجتهاد الذي تطرحه على المجلس الكريم وترجو منه ومن الحكومة أن يؤخذ به وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد عبد الجابر تيم. السيد عبد الجابر تيم: شكراً معالي الرئيس، لقد جاء التعديل المقترح في المادة ٩- الفقرة أ - وما طرأ عليه من تعديل من قبل اللجنة القانونية منسجماً مع اقتراح كان قد تقدم به



هكذا صيغ العمل

الأعضاء الزملاء في المجلس القديم وعدد من الزملاء أعضاء المجلس الحالي وأوقف عندما علمنا بنية الحكومة على تقديم تعديلات جديدة على قانون خدمة العلم إن هذه التعديلات تلي طموحات وآمال الآباء والابناء، وترفع من سوية المتحقين للخدمة، خدمة العلم في كافة المجالات حيث كان القانون القديم هو الذي يطالب الخريجين بالالتحاق الفوري لأداء الخدمة يد من هذه الطموحات لأن الانقطاع مستتب عن الدراسة كافية أن تغير تغييراً جذرياً في مجرى حياة الطالب ومخططاته للمستقبل، فإني مع إعفاء اللجنة القانونية بالتعديل.

معالي رئيس المجلس: السيد أمين شقير
السيد أمين شقير: معالي الرئيس، لا أدري إذا كانت مناسبة عرض تقرير اللجنة القانونية على مجلسكم الكريم تصلح لأن نناقش سياسة التعلم المالي وتوجه طلابنا إلى الدراسات العليا والشروط إلى ما إلى ذلك، هذا أمر في أساسه على غاية من الأهمية ويستحق عناية المجلس وعناية الحكومة وعناية المواطنين بشكل كبير ولكنني أتساءل بمناسبة ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء من ملاحظات حول ما يمكن أن يتولد عنه موقف أحد الخريجين بدرجة الدكتوراه أو ما هو دونها من عملية الخدمة وأنا في اعتقادي أن الأصل أننا جميعاً وبدون استثناء نؤيد وبدون تحفظ مبدأ إخضاع جميع مواطني هذا البلد للخدمة العسكرية بغية أعدادهم الأعداد اللائق بحمل مسؤولياتهم في الدفاع عن وطنهم، ولكن عملية التفاصيل والتي لا أريد أن ادخل فيها في هذه الجلسة ولكنني أريد أن أشير إليها، التفاصيل التي تحيط بعملية التدريب وعملية الأمتحان للمكلفين جديدة بأن تلقى عناية خاصة من الحكومة لنجعل شعور كل المنتسبين وكل المتقدمين للخدمة شعوراً بالامتياز لا شعوراً بالاحباط مهما كانت

الظروف، أما موضوع السبعة وعشرين سنة أو الستة وعشرين سنة فلا أظن أن النقاش يكون جاداً كثيراً إذا قلنا بأن سن الستة وعشرين هو أقصى حد يمكن أن نتصور فيه أو بعده مواطن يتقدم للخدمة العسكرية أو لخدمة العلم وإن (٢٧) رقم خطير لا يجوز أن نصل إليه أو أن إفراح المجال أمام طالب ذكي نابغ لأن يستفيد في الوقت في الوصول إلى أعلى مستويات التعليم الجامعي عملية خاطئة يجب أن نحول دونها طالما أن المواطنين يستطيعون أن يذهبوا بدون خدمة علم ليتعلموا كيفاً شأواً وحيشاً شأواً، ولأي مستوى يستطيعون فلا أظن أن مناسبة تطبيق قانون خدمة العلم مناسبة للحيلولة دونهم ولذلك أؤيد ما إجهت إليه اللجنة القانونية واعتبر إجراء اقتراحاتها اقتراحات بناءة ومفيدة وجديرة بتأييد هذا المجلس الكريم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور كارلوس
الدكتور كارلوس دعمس: معالي الرئيس، أؤيد ما جاء في قرار اللجنة وأود أن أزيد أن العوامل التي تؤدي إلى الحصول على الدكتوراه غير مقتصرة فقط على امكانية الطالب المادية تحتاج إلى موافقة الجامعة وموافقة المسؤولين في المؤسسة التعليمية وهذه غير واردة إلا في حالة حصول الطالب على درجات عالية وإني أعتقد أن العدد أو النسبة المئوية من الطلاب الذين حصلوا على درجة البكالوريوس والذين سيتقدمون إلى درجة أعلى ستكون نسبة قليلة جداً. فأؤيد كذلك ما جاء به الزميل أمين شقير.

معالي رئيس المجلس: معالي رئيس الوزراء بالوكالة.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة الأخذ برأي اللجنة القانونية هو قرار بقبول تزجده نحو خلق مجتمع هرمي مقلوب ولنعترف وأرجو الأخوان الصحفيين

(على أنه يجوز السماح للطلاب بالاستمرار في دراسته للحصول على الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) شريطة أن ينتهي تأجيل خدمته في هذه الحالة عند بلوغه السادسة والعشرين من العمر).

جاءت اللجنة القانونية وقالت، تعدل الفقرة (أ) من المادة (٩) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أ. بإضافة العبارة التالية إلى آخر البند (٣) منها: - (على أنه يجوز، أي أن الأمر ظل جوازياً السماح للطلاب بالاستمرار في دراسته للحصول على درجة جامعية أعلى، حذفنا كلمة الماجستير شريطة أن ينتهي تأجيل خدمته في هذه الحالة عند بلوغه السابعة والعشرين من العمر). أي أن الاختلاف بيننا محصور في سنة واحدة فقط لا غير.

معالي رئيس المجلس: السيد سلمان القضاة
السيد سلمان القضاة: كنت أوضحت أنني تحفظت على هذه الفقرة بالذات، واعتقد رغم معارضي للقانون وهذا موضوع آخر، أن سن السادسة والعشرين لن يبنى هكذا، ولم يوضع في قانون مشروع الحكومة هكذا، ولذلك أقترح أن يوافق المجلس على بقاء سن السادسة والعشرين.

معالي رئيس المجلس: التعديل كما ورد من اللجنة مطروح على المجلس للتصويت، من يؤيد تعديل اللجنة، عد الأصوات.

السيد الأمين العام، ٥٤-٣٤

معالي رئيس المجلس: المادة التالية السيد المقرر

المادة (٣) تعدل الفقرة (أ) من المادة (٩) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أ. بإضافة العبارة التالية إلى آخر البند (٣) منها: -

أن لا يسجلوا، وكلنا يعلم أن كليات المجتمع في الأردن متى نشأت ومتى ازدهرت، عندما ظهر قانون خدمة العلم لماذا كلنا يعرف أيضاً لأن كل شاب وكل والد يعتقد أنه خلال فترة من الزمن سيلبى هذا القانون، لأنه لا يريد أن يلتحق لخدمة العلم، هذا هو كلام نعرفه جميعاً، نحن باتخاذ هذا القرار إنما نتخذ قراراً خلق مجتمع عربي مقلوب، كسر دكتوراه وأقلب الحرم في وقت تقاسي ونعاني منه وكلكم يعلم وفي كل جلسة نتحدث عنها من زاوية قلة ما يسمى بالرجل المتوسط الفنين، الأخ في أول الجلسة تحدث عن نسبة الذين نستورد منهم من عال فنيين من الخارج فمثل هذا القرار الحقيقة صعب وليس فرداً بعينه وعلينا أن نتصور شخصاً بعينه أنه يكمل أو لا يكمل أو انني سأقف بطريق فلان أو مش فلان، هذا كلام عاطفي، القضية مجتمع بأكمله وستؤثر على بقية المجتمع، والناس عندهم امكانيات يؤجلوا ويؤجلوا حتى ينهي الدكتوراه ويكسر الدكتوراه بدون معنى وبعدين دبر عمل، لا نريد أن نصل إلى مرحلة ما تسمى الانتلجنسيا، صارت في دول أخرى وسببت الكثير من المشاكل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: أنا أتصور أن الموضوع استكمل، فنطرح توصية اللجنة للتصويت، السيد المقرر أقرأ المواد.

السيد المقرر: المادة سوف أقرأها كما وردت من الحكومة اختصاراً للوقت وليس كما وردت في القانون الأصلي.

المادة (٣) كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

المادة (٣) تعدل الفقرة (أ) من المادة (٩) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أ. بإضافة العبارة التالية إلى آخر البند (٣) منها: -

تعدّل المادة (٩)

لا تؤجل خدمة العلم لأي طالب الا وفقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: المادة مطروحة للرأي، هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: المادة التالية

السيد المقرر

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل

الجديد

المادة ٤- تعدل المادة (٥٠) من القانون الاصيل

باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وازالة الفقرة (ب) التالية اليها: -

ب- اذا كانت عقوبة الحبس التي حكم بها لأول مرة على أي شخص لارتكابه اياً من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٣٦-٤٢) من هذا القانون لمدة لا تزيد على ستة اشهر فللمجلس العسكري تحويل هذه العقوبة الى الحكم على ذلك الشخص بتمديد الخدمة المكلف بها يعادل مدة العقوبة المحكوم بها.

واللجنة عدلت عبارة (في المواد ٣٦-٤٢) بعبارة (في المادتين ٣٦ و ٣٧).

معالي رئيس المجلس: مطروحة للرأي هذه المادة، السيد عيسى الريموني

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس، اقترح لي العقوبة بدل الحبس أن تضاف إلى خدمة المكلف في خدمة العلم.

السيد المقرر: هذا هو، اذا كانت عقوبة الحبس التي حكم بها لأول مرة على أي شخص لارتكابه اياً من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٣٦-٤٢) من هذا القانون... لمدة لا تزيد على ستة اشهر فللمجلس العسكري تحويل هذه... إلخ.

معالي رئيس المجلس: المادة كما وردت من اللجنة مطروحة على التصويت هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: التعديل بمرسته، هل يوافق المجلس الكريم عليه؟

الجميع: موافقون

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٨٣
قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع القوانين رقم (١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) تعدل الفقرة (أ) من المادة (٩) من القانون الاصيل على الوجه التالي:

أ. باضافة العبارة التالية الى آخر البند (٣) منها:

(على انه يجوز السماح للطالب بالاستمرار في دراسته للحصول على درجة جامعية أعلى، شريطة ان ينتهي تأجيل خدمته في هذه الحالة عند بلوغه السابعة والعشرين من العمر).

ب. باضافة العبارة التالية الى آخر البند (٤) منها:

(على انه يجوز السماح للطالب بالاستمرار في دراسته للحصول على درجة جامعية أعلى، شريطة ان ينتهي تأجيل خدمته في هذه الحالة عند بلوغه الثامنة والعشرين من العمر).

المادة (٣) يلغى نص المادة (١٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

(لا تؤجل خدمة العلم لأي طالب الا وفقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون).

المادة (٤) تعدل المادة (٥٠) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وازالة الفقرة (ب) التالية اليها:

ب. اذا كانت عقوبة الحبس التي حكم بها لأول مرة على أي شخص لارتكابه اياً من الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٣٦ و ٣٧) من هذا القانون لمدة لا تزيد على ستة اشهر فللمجلس العسكري تحويل هذه العقوبة الى الحكم على ذلك الشخص بتمديد الخدمة المكلف بها بما يعادل مدة العقوبة المحكوم بها).

هنا غادر معالي رئيس المجلس قاعة المجلس وترأس الجلسة نائب الرئيس معالي السيد كمال الدجاني (

السيد الأمين العام، ج. استكمال البحث في القرار رقم (٩) تاريخ ١٩٨٢/١٢/١٥ بشأن فروع قانون السير ابتداء من المادة (١٢)

السيد المقرر: معالي الرئيس، في الجلسة السابقة كان الزميل قد وصل للمادة (١٢) ولم تتلى، لا أدري معالي الرئيس اذا كان من المناسب أن أشير الى ملاحظة وصلتني من معالي وزير الداخلية تتضمن اقتراحاً بتعديل، وذلك بالاستعاضة عن المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من الباب الثاني بمادة واحدة وهي تتعلق بالأبعاد القصوى والأوزان الأجمالية وقوة المحرك وما الى ذلك. اذا كان من المناسب أن أتلوها الآن ليتولى بعض الزملاء من اللجنة القانونية دراستها أم ننتظر حتى نصل إليها.

معالي نائب رئيس المجلس: للتبقي حتى نصل إليها.

السيد المقرر: المادة (١٢) كما وردت من اللجنة بعد التعديل.

المادة ١٢ - اذا استعملت مركبة الاشغال في غير الاعراض التي تم تسجيلها وترخيصها بموجبها فيستوفي من مالكيها عند ضبطها مبلغ يعادل مثلي الرسم السنوي المقرر لاقتنائها ويلغى تسجيلها وترخيصها نهائياً اذا تكررت المخالفة. واما المركبة الزراعية فيستوفي من مالكيها مبلغ يعادل مثلي الرسم السنوي المقرر لاقتناء مركبة اشغال اذا ضبطت وهي تستعمل في غير الاعراض والغايات التي سجلت وورخصت بموجبها كما يلغى تسجيلها نهائياً اذا تكررت المخالفة.

معالي نائب الرئيس: السيد علي الحشمان السيد علي الحشمان: شكراً معالي الرئيس، إنني مع الرأي القائل بوجوب تحميل سائق المركبة كامل المخالفة والعقوبة، اذا استعمل المركبة التي يسوقها لغرض الاعراض التي تم ترخيصها وتسجيلها من أجلها وعدم الالتفات إلى مالك المركبة بشيء في هذا المجال إلا اذا ثبت أنه وراء مخالفة السائق وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: ابراهيم مطالقة. السيد ابراهيم مطالقة: شكراً معالي الرئيس، عندما توصلنا إلى (١١) و (١٢) في المرة الماضية كان هناك انقسام في الرأي حول



تكونت لجنة العمل

مسؤولية كل من المالك، مالك المركبة أو الآلية والسائق وانقسم المجلس على هذا الأساس وكانت هناك توصية بأن تعود إلى المادة (١١) ولذلك طالما أنه في النتيجة سيؤدي إلى شطب المركبة أو الآلية والغاء ترخيصها نهائياً فإنني أقترح أن نفرّد مادة أو فقرة في هذه المادة تشير، ويلغى ترخيص المركبة أو الآلية إذا ثبت بحكم قضائي أن السيارة أو المركبة أو الآلية استعملت في عمل غير الغاية المخصصة لها بتكليف من مالكيها ولمصلحته، بهذا الحال نكون قد عدلنا ما بين السائق وما بين المالك إذا كان السائق تصرف لمصلحته الخاصة فهو يتحمل هذا الوزر ويتحمل الغرامة والمسؤولية بالإضافة إلى أي عقوبة أخرى وأما إذا كان يتصرف وثبت بحكم قضائي في الأصل لملك المركبة أو الآلية فإنه بهذا الحال تشطب نهائياً ويتحمل المالك هذه المسؤولية الخطيرة شكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ ابراهيم أرجو ان يكون اقتراحك محدد السيد ابراهيم مطالعة، اقتراحي هو اضافة فقرة للمادتين (١٠) و (١١) اذا ثبت بحكم قضائي أن السيارة المركبة الآلية استعملت في عمل غير العمل المخصص له، بتكليف من مالكيها ولمصلحته يلغى ترخيصها بهذه الصفة نهائياً).

معالي نائيب رئيس المجلس: سأقرأ أنا التعديل، الاقتراح، اضافة فقرة لنهاية المادة: - اذا ثبت بحكم قضائي أن السيارة أو المركبة الآلية أو الآلية استعملت في عمل غير العمل المخصص له، بتكليف من مالكيها ولمصلحته يلغى ترخيصها بهذه الصفة نهائياً، هذا اقتراح، استاذ سلمان.

السيد سلمان القضاة: شكراً معالي الرئيس، الواقع أنني انني على هذا الاقتراح لكي لجنب

المالك من تصف السواقين احياناً، لكن موضوع التكليف قد يتمذّر اثباته ولهذا يقترح أن يكون برضاء، قد يكون برضاء ضمني وقد يكن برضاء شفوي لأنه قد يستعملها عدة مرات في ذلك رضاء من المالك لهذا أنا أقول برضاء أو موافقة المالك. بدل تكليف.

معالي نائب رئيس المجلس: أين توضع هذه الكلمة، يعني بذلك تعدل الاقتراح بشطب كلمة تكليف، ووضع كلمة بموافقة أو برضاء. تفضل، حضرة المقرر.

السيد المقرر: لقد ارتأت اللجنة القانونية أن من شأن الأخذ بمثل الاقتراح أو التعديل الذي يقول به الزملاء، أن يوقع السلطة المختصة في متاهة قد لا توصلها إلى نتيجة السائق غير معروف، ولذلك ارتوي أن على المالك أن يحتصر ويحتز فلا يسلم مركبته لأي سائق قد يسيء استعمالها وبالتالي كما أنه يستهدف الظلم المشروع من وراء استعمال هذه المركبة فإن عليه أن يتحمل الغرم إذا لم يمارس هذا الأقرار ولذلك ارتوي الأخذ بالنص المقترح والمنشور أمام المجلس الكريم لأن في ذلك استحالة التطبيق إذا ما أخذنا بالرأي القائل بتتبع السائق وترك المالك

معالي نائيب رئيس المجلس: استاذ عيسى الريموني

السيد عيسى الريموني: شكراً سيدي الرئيس، أنا أؤيد اقتراح الأخ ابراهيم مطالعة، لأن صاحب المركبة غير موجود مع السائق، وبنفس الوقت يجب أن نحافظ على كرامات الناس، من قبل ناس مبتورين ولا يمكن في لحظة من اللحظات يمكن أن نحدد نوعية الناس، إلا تربطها في عقول، وطبيعة أصحاب المركبات أو الشركات يحددوا دائماً موظفيهم بمقود ولكن كثير من الناس تتجاوز هذه المقود فما ذنب



صاحب المركبة إذاً. ولهذا إذا تم بموافقتك يسحب ترخيص مركبته، ولكن إذا بدون علمه كيف لنا أن نسحب ترخيص مركبته وهو لا يعلم بما قام موظفه فيه شكراً.

السيد المقرر: بالإضافة إلى ما سبق وان أوضحت أنا لم أحضر في الجلسة الماضية وانما تولى الزميل الأستاذ هشام التل أظن، قراءة ما قرأ من المشروع، أعتقد أن المجلس الكريم قد فرغ من تلاوة المادة (١١) وأقرارها ولذا فإن العودة إليها ليست بممكنة الآن ونحن الآن في المادة (١٢) ولقد تلوتها على المجلس الكريم. معالي نائب رئيس المجلس: نحن في الواقع نبحث في المادة (١٢) الأستاذ عبد المجيد الشريدة

السيد عبد المجيد الشريدة: السائق عندما يأخذ السيارة من مالكيها يعتبر أمين عليها لأن تستعمل ضمن القوانين والتعليمات والأوامر فعندما يقوم السائق بإساءة استعمال هذه السيارة يكون هو المسؤول عن هذه التصرفات وعن هذا الخطأ أو المحافظة ففي القانون العسكري، أي سائق يرتكب أي خطأ سواء أدى إلى حادث أو إلى مخالفة فالقانون العسكري يحاكم هذا الجندي، وفق أحكام القانون العسكري بموجب مخالفة الضبط والربط العسكري، فهذا يعني أن هنالك دليل لنا ودليل يستعمل الآن في المحاكم العسكرية أن السائق هو الذي يتحمل مسؤولية الأهمال ومسؤولية المخالفة ومسؤولية الحادث حتى الاضرار التي تؤدي نتيجة للحادث يتحملها السائق، فإذاً السائق هو الجهة المسؤولة لأنه أمين على هذه المركبة ويجب أن يحافظ على هذه الأمانة وفق أحكام القانون والأوامر والتعليمات فلذلك لاني لا أقول، بأن شطب السيارة موهون على مخالفة السائق بل يجب أن يكون شطب السيارة نهائياً هو موهون بعلم

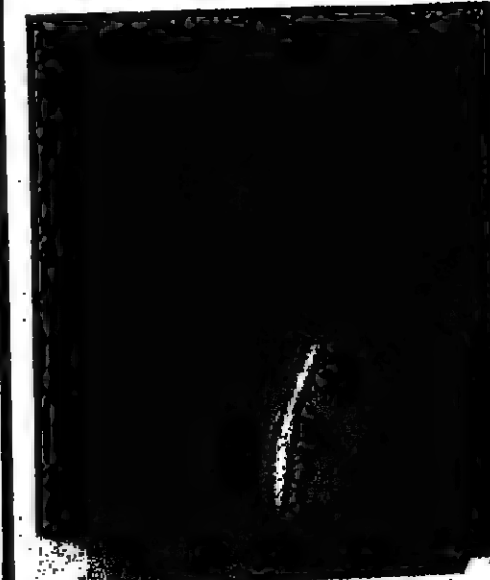
الملك، فإذا لم يتوفر علم المالك في هذه المخالفة لا يعني أن نحرّم هذه المؤسسة ترخيص هذه السيارة ووجودها نتيجة لعمل كيدي قد يكون أو عمل طيش أو لمصلحة معينة قد يجتنبها أو تدفع السائق لكي يقوم بهذه المخالفة، لذلك السائق هو المسؤول ولا أقول أن المالك غير مسؤول ولكن السائق يستطيع أن يخالف المالك كما يخالف القانون، فإذا أراد السائق أن المالك يستطيع أن يخالف المالك لأنه هو الذي يقود السيارة وهو الذي يستعملها فلذلك عقوبة السائق يجب أن تشترك في جزاءات معينة قد لا أقول مالية، ولكن السائق عندما تتكرر المخالفة، أو تسبب في الحادث يمكن أن يحرم من سوق السيارة لمدة معينة من أشهر وسنة أو أكثر وحتى قد يأتي في تكرار المخالفات إلى أن يحرم من رخصة السوق نهائياً لهذه الجزاءات أمام السائق تجعله يفكر أن يحترم القانون والنظام ويفكر بدوافع مستقبلية على أن لا يجتريء على هذه المخالفة، نقطة أخرى بالنسبة إلى التكرار هنا إذا تكررت المخالفة، يعني التكرار من مخالفتين فأكثر وهنا يجب على الأقل حتى لا يكون التباس أن يحدد هذا التكرار ويحدد العقوبة وفق كل من تكرار أما بالنسبة

هكذا صند المجلس

لشطب الرخصة فاعتقد أن هنالك رخصة اقتناء وهنالك رخصة سيارة فيجب أن نفرق أيضاً أن رخصة الاقتناء لمصلحة مؤسسة يجب أن لا تهدد هذا الحق ويجب الاحتفاظ به حتى لو أنهيت رخصة هذه السيارة، شكراً.
(هنا غادر معالي رئيس الوزراء بالوكالة والوزراء الجلسة ما عدا وزير الأشغال العامة ووزير الداخلية)

معالي نائب رئيس المجلس: اذا لاحظوا الأخوان الكرام، أصحاب المعالي الوزراء في الطريق لاستقبال جلالة الملك، فمعالي وزير الداخلية، سيبقى ليستمر في القانون، ولذلك أرجو من الأخوان أن يبقوا موجودين على أساس أن نستمر في القانون ربما نقطع شوط وننتهي منه الآن، السيد سمح الفرغ.

السيد سمح الفرغ: شكراً معالي الرئيس، الواقع يجب أن تكون المخالفة هنا على نوعين بالدرجة الأولى دفع ثلثي الرخصة كغرامة هي إشعار لصاحب المركبة بأن هذا السائق الذي عينه قد تلاعب بطريقة استعمالها، أما في الحالة الثانية، يجب أن يكون هنالك ردع للسائق نفسه، ويجب أن تخلي مسؤولية صاحب المركبة والمخمس على الأخيرة للمتخصصين في اللجنة



القانونية، فرض مثل هذه الغرامة الرادعة على السائق نفسه حتى نقول دون التلاعب مستقبلاً، أما بالنسبة لوضع فقرة خاصة أن يثبت أن صاحب المركبة له علم فاعتقد أنه لا يمكن أن يكون هنالك روابط. وهنالك أدلة تثبت خطية بانه سمح له أن يتلاعب بكيفية استعمال السيارة شكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: السيد سليمان إرتيمة

السيد سليمان إرتيمة: معالي الرئيس، هذه المادة بالذات الواقع فيها إجحاف على المالك نفسه، فإذا ذهب السائق وعمل أعمال مخالفة للقوانين والأنظمة، التي تخالف هذه المادة ويعتبر مالك السيارة مخالفاً، باعتقادي هذا إجحاف ولا يستند على أي شيء من المنطق فأنتي أنا مع التعديل، للمادة التي اقترحها ابراهيم مطالقة، ومع التصورات التي تكلم عنها الأخ عيسى الريخوي، فلو سلمنا جدلاً أن هنالك شركة فيها (١٠٠) سيارة وذهب أحدهم وعمل جريمة يصبح أن صاحب السيارة شريك أيضاً بهذه الجريمة سيارة الإنسان الخاصة لو راح السائق يجلب بعض الأغراض، واستخدمها لأشياء مخالفة للقانون مثلاً حل فيها مهربات، أو أشياء ممنوعة، هل يجبر صاحب السيارة أن يكون شريك في هذه الجريمة إذ لا علم له فيها، فاعتقد وأتمنى على اللجنة القانونية إعادة النظر في هذه المادة بالذات، واطلب أيضاً من المجلس الكريم الأخذ بتعديل ابراهيم مطالقة وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: تفضل أخ علي. السيد علي الخشيان: شكراً معالي الرئيس، لو سلمنا وحلنا المخالفة والعقوبة للمالك، فكيف ننصّر مدى المخالفات التي يرتكبها السائقون ومدى الأضرار التي سيلحقونها في بلدنا ومواطننا، لذلك يجب أن نركز على السائق أولاً وأخيراً، وبهذا نستطيع أن نحدد من مدى



الزراعية، لنتصور أنها تراكمت ملاحاً، في استخدامها لأغراض غير الأغراض الزراعية فنكتفي بهذا الاتجاه ونترك للأخوة في المجلس أن يصيغوها، أن يصوغوا المادة بالشكل الذي يروه، نحن لسنا مع الشطب النهائي وما نريده فقط أن تغطي هذه الثغرة.

معالي نائب رئيس المجلس: لا أعرف اذا كان الآن انضحت الصورة طالما كان هنالك اقتراح من معالي وزير الداخلية بتعديل المادة هذه، هل يرى المجلس الكريم أن نعيد هذه المادة للجنة القانونية مع ممثلي الحكومة لإعادة صياغتها بالشكل الذي طلبته الحكومة الآن، لأنه في الواقع الذي جرى الآن إتجاه الحكومة يتفق مع إتجاه المجلس أو الكلمات التي سمعناها، ولنترك الحديث في المادة حتى تعود لنا، هل يوافق المجلس؟

الجميع: موافقون،

معالي نائب رئيس المجلس: السيد عبدالمجيد الشريدة

* قرر المجلس إعادة المادة (١٢) إلى اللجنة القانونية بالاشتراك مع ممثلي الحكومة لإعادة صياغتها وعرضها على المجلس الكريم.

تكملة لجلسة ٢٦

السيد عبد المجيد الشريدة: الآن قدمت اقتراحات محددة على ضوء ما يرجى أن تؤخذ هذه الاقتراحات إذا ما أُرِجى التعديل بالنسبة إلى هذه المادة ومن هذه الاقتراحات أرجو أن أسجل أن يكون الشطب في أي ظرف من الظروف هو وجود علم مالك السيارة، أو المركبة، علمه أو أمره أو توجيهه لهذه المخالفة. معالي نائب رئيس المجلس: أستاذ عبد المجيد، أنت عضو في اللجنة القانونية. السيد عبد المجيد الشريدة: لا أنا لست عضو.

معالي نائب رئيس المجلس: إذن أرجو أن تحضر معهم، الأستاذ سليمان.

السيد سليمان أرتيمة: معالي الرئيس باعتقادي معالي وزير الداخلية حسم كل موضوعنا، النقطة الأساسية هي شطب السيارة أو عدم شطبها، تحميل المالك مخالفتها وعدم تحميلها، طلب معالي الوزير أنه مش بصدد طلب شطب السيارة، ولذلك هذه النقطة الأساسية نشكر معالي الوزير ونطلب اعادتها، أقترح على المجلس الكريم إعادة هذه المادة للجنة القانونية لاعادة صياغتها بالطريقة التي تفضل بها معالي الوزير وشكرا.

معالي نائب رئيس المجلس: من ينفي على هذا الاقتراح، ست عيدة، السيدة عيدة المطلق: أنني على الاقتراح ولكن أحب أن أشير إلى ملاحظة إذا سمحت.

معالي نائب رئيس المجلس: ست عيدة، طالما نحن بصدد هذه المادة نريد أن نعيدها مجرد البحث فيها أكثر إضاعة للوقت، فأفضل شيء إذا لي أي اقتراح مند أي أخ من الأخوان، يكتبوا خطياً ويعلموا للجنة. الآن نحيل هذه المادة للجنة على أن تعرضها للمجلس الكريم لي

الجلسة القادمة أو قبل انتهاء القانون، المادة التالية.

السيد المقرر: المادة ١٣ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة يسمح لأصحاب سيارات الشحن بنقل الأشخاص في سياراتهم وفقاً للشروط التالية - ١ - أن يكون أولئك الأشخاص من العمال المستخدمين لدى مالك السيارة، وأن يتم نقلهم بدون عوض منها كان نوعه أو وصفه.

٢ - أن لا يتجاوز عدد ما ينقل في السيارة على اثنين من العمال إذا كانت الحمولة المقررة لها لا تزيد على خمسة أطنان.

٣ - أن لا يتجاوز عدد ما ينقل في السيارة على أربعة عمال إذا كانت الحمولة المقررة لها تزيد على خمسة أطنان.

ب - يسمح لسيارات الشحن التابعة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة بنقل عاملها وذلك بالعدد الذي تحدده إدارة الترخيص.

ج - يسمح في الحالات الاضطرارية بنقل ما يزيد على عدد العمال المسموح بنقله في أي سيارة شحن بمقتضى البندين (٢) و (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك بموافقة إدارة الترخيص بموجب تصريح خطي تصدره لمالك السيارة وتحدد فيه الشروط والقيود التي يترتب عليه مراعاتها.

معالي نائب رئيس المجلس: السيد علي الحشبان.

السيد علي الحشبان: شكراً معالي الرئيس لماذا يحدد عدد الركاب إذا كان هنالك حاجة لنقل أي عدد من العمال ولمصلحة صاحب العمل الاضطرارية، حيث أن الفقرة (ج) اعترفت والفرضت وجود حالات اضطرارية، لنقل

عدداً من العمال في أي سيارة شحن، أنني لا أرى مبرراً لتحديد الأعداد في البندين (٢) و (٣) وأرى ضرورة شطبها والاستعاضة عنهم بالنص التالي - يسمح لأصحاب سيارات الشحن، بنقل عاملهم وذلك بالعدد الذي تحدده إدارة الترخيص بموجب تصريح خطي تصدره لمالك السيارة وتحدد فيه الشروط والقيود التي يترتب عليه مراعاتها. وشكراً.

السيد المقرر معالي نائب رئيس المجلس: تفضل.

السيد المقرر: معالي الرئيس، هذا الاستثناء، هو استثناء من الأصل، في الأصل هذه السيارات سيارات شحن، وارتقوي من باب التسهيل أن يرخص بنقل عدد محدد ومعين من العمال بواسطة كل فئة منها، ثم جاء النص الوارد في الفقرة (ج) احترازاً للحالات الاضطرارية، فصرح بنقل ما يزيد عن العدد المصرح بموجب الفقرة (٢) و (٣) من الفقرة (أ) بموافقة إدارة الترخيص ويستحيل أن نجعل من الاستثناء قاعدة، لأن هذه السيارات في الأصل، سيارات شحن، حفظاً لسلامتها ومصالح المرخص لهم بنقل الركاب أيضاً بواسطة ماكينات أخرى.

معالي نائب رئيس المجلس: السيد عبد الجابر تم.

السيد عبد الجابر تم: شكراً معالي الرئيس، أنا لا أرى أي داع للتفريق بين سيارة شحن تعمل في القطاع الخاص وأخرى تعمل في القطاع العام، ما دام الهدف تسيير شؤون العمل في تلك المؤسسة أو الدائرة أو الشركة والمحافظة على السلامة العامة، لذا فإنني أقترح أن ما ينطبق في الفقرة (ب) ينطبق على جميع السيارات الشاحنة سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص أن الأمر يعود لإدارة الترخيص لتحديد العمل. معالي نائب رئيس المجلس: الست عيدة.

السيدة عيدة المطلق: أود أن أسأل معالي وزير الداخلية عن الحالات الاضطرارية التي تستوجب مثل هذا الترخيص، وهل الحج هو من هذه الحالات الاضطرارية، ثم ما هي صفة السيارات الشاحنة التي تنقل الحجاج، وهل لا تزال هذه السيارات ترخص لنقل الحجاج أم لا؟ وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ أمين. السيد أمين شقير: معالي الرئيس، الأصل أن هذا القانون يريد أن يحمي المواطنين ويؤمن سلامتهم، حينئذ يجب أن تتصور سيارات الشحن وأن تعلم بأنه لا يوجد فيها مكان لجلوس الركاب إلا بجانب السائق، وهذا يعني أن قدرة هذا المقعد هي التي يجب أن تعتبر في حالة التصريح بنقل الركاب أو العمال أو أي شيء آخر، ما عدا ذلك هو حالات استثنائية يجب أن تضيق لأبعد الحدود من أجل حماية الركاب هؤلاء أنفسهم، سيارة الشحن يمكن أن تتعرض لأي شيء، بمجرد وقوع حادث قد يكون وقوع كارثة لذلك ومن أجل حماية مصالح هؤلاء الناس وحياتهم وسلامتهم وأمنهم لا يجوز أن تتوسع في السماح لسيارات الشحن بنقل الركاب، شكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي الوزير. معالي وزير الداخلية: شكراً معالي الرئيس، أولاً انسجاماً مع طلب الأخ الذي أشار إلى نقطة التفريق بين السيارات التابعة للوزارات والدوائر الحكومية والسيارات التابعة للقطاع الخاص، نحن مع هذا الاتجاه ولا مانع لدينا من شطب الفقرة (ب) المتعلقة بهذا الأمر، الفقرة (ج) تبقى لأنها تعطي الحالات الاستثنائية في حالات الضرورة وهنا أجيب على استفسار السيدة عيدة المطلق بأن سيارات الحج التي اعتادت وزارة الداخلية بالسماح لها في السنوات الماضية، لن تعود أن شاء الله في السنة القادمة إلى ما كانت عليه

مجلسه الوطني

في وضع غير مقبول ولذلك مثل هذا الاتجاه غير موجود ولا نقصد بهذا الاستثناء أن يشمل سيارات الشحن لحشر الحجاج بالعشرات من الأردن إلى الديار الحجازية فقط، نصت الفقرة (جـ) من المادة (٢٣) أصيب حاليات الاستخدام وحالات تقدر كل حالة بقدرها وضمن شروط ومواصفات وحاجة ملحة وفي حالات معينة بالذات وربما مشروع معين أو للوصول إلى منطقة نائية، يعني نحن مع تضيق استخدام هذه الحالة بادي حد ممكن وبشروط ستفيد حتى إدارة الترخيص فيها.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ سلمان القضاء.

السيد سلمان القضاء: في الواقع، أؤيد معالي وزير الداخلية في ما ذهب إليه من حيث الاستثناء، شطب الفقرة بـ لكن أنا الحقيقة أعترض على مطلع المادة (١٣) مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب و جـ) من هذه المادة، الواقع أن هذه المادة هي استثناء لاستعمال السيارات الشاحنة وأنا مع الأخ أمين شقير بأن لا يجوز أن تنوع في هذه الاستثناءات، لذلك أرى أن تشطب عبارة مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب و جـ) من هذه المادة، وتبدأ فيها، يسمح لأصحاب سيارات الشحن بنقل الأشخاص في سياراتهم وفقاً للشروط التالية ١، ٢، ٣ إلى آخره، ونحدد، حتى يستقيم المعنى، أما هنا نراعي من؟

معالي نائب رئيس المجلس: الدكتور أبو غوش.

الدكتور يعقوب أبو غوش: شكراً معالي الرئيس، المقصود هنا بالسيارات الشاحنة، هي السيارات التي تمتلكها المؤسسات العامة أو الخاصة، والمقاولون الذين يمتلكون هذه السيارات ينقلون بها العمال من موقع سكنهم إلى



موقع عملهم، ولا أعتقد أن المقصود من هذه النقاط هو تحديد العدد للمقاعد التي تتوفر بجانب السائق، لأن السيارة التي حولتها المقررة لا تزيد على خمسة أطنان تسع اثنين جنب السائق، والسيارة التي تقل عن خمسة أطنان تسع اثنين، فهو المقصود هو ركوب الأشخاص في صندوق السيارة لكن يمكن إضافة هنا، مع وجود جهاز أو بند بالسيارة متحرك لركوب العمال، ولكن أن يحدد العدد بهذا العدد الصغير يتعارض مع مصالح المقاولين وأصحاب الأعمال والدوائر الرسمية.

معالي نائب رئيس المجلس: ربما، لنستفهم الآن من الحكومة، المقصود فيها الركاب بجوار السائق أم في الصندوق الخلفي.

معالي وزير الداخلية: الصندوق الخلفي.

معالي نائب رئيس المجلس: الصندوق الخلفي، لذلك النص ربما كان ليقضي بعض التعديل، لنقل الأشخاص هناك سائق بجانبه راكب،

معالي وزير الداخلية: موجود في الرخصة.

معالي نائب رئيس المجلس: موجود في الرخصة، إذن هؤلاء إضافة، وما في ضرورة للتعديل، استاذ أمين.

تعريف في المادة الثالثة، وهذا التعريف يفرق بين سيارة الشحن والمركبة الزراعية، فسيارة الشحن هي السيارة المصممة لنقل البضائع فقط، أما المركبة الزراعية، المركبة الآلية المصممة لتستخدم في الأعمال الزراعية ومن هنا أرجو أن أوضح بأن المادة (١٣) التي نحن بصدد، والفقرة (جـ) منها، التي عبرت عن أن الحكومة في الحالات الأخطار يمكن أن تسمح بزيادة عدد الأشخاص الذين يركبوا هذه السيارة أو تنقيصهم في هذا المجال أقول بأن المركبة الزراعية لا تشملها المادة (١٣) فالمركبة الزراعية التي نحن في صددنا بالنسبة لركوب الأشخاص أولاً تعطي الحكومة تصريح لكل صاحب مزرعة على فرض في الأغوار عنده بيارة تعطيه مركبة خاصة لنقل البضائع لنقل منتوجاته الزراعية هذه السيارة عادة تكون مش سيارة صغيرة تكون بك أب وزنة (٧٥٠)، وزن هذه السيارة، هنا هذا المزارع وصاحب هذه المركبة، أحياناً،

معالي نائب رئيس المجلس: نحن لا نبحث بالمركبات الزراعية، نحن نبحث بسيارات الشحن ولذلك لتقييد بسيارة الشحن ولا نتعرض للمركبة الزراعية، نحن نضيق وقتنا فقط، تفضل أستاذ أنيس.

السيد أنيس المعشر: شكراً معالي الرئيس، أنا أؤيد ما جاء به الأستاذ أمين شقير وأقترح إعادة النظر بالمادة (١٣) كلياً لتبنى على الأسس التالية:

أولاً: بأن يُسمح بأن يركب في سيارة الشحن بمقدار ما تسمح له غرفة السائق، هناك غرف للسائق تسع لأربع وخمس وست. حال في دبل كبل تسع لعدد من العمال فإذا كانت تسع لثلاث أو اثنين يُسمح بهذا العدد من الناس ولا يسمح لأحد إطلاقاً باستعمال ظهر السيارة أو مكان الشحن لأن هذا يخالف جميع القواعد،

السيد أمين شقير: معالي الرئيس، في الحقيقة، أردت أن أفهم من مشروع القانون، أنه توجه للأرتفاع بنظرتنا إلى الإنسان واحترام حقه وكرامته في أن ينقل من مكان إلى آخر ولو كان عاملاً أو مستخدماً لطرق نقل مشروعة واصولية وتليق بإنسانيته، المتعهد أو الناقل أو أي شخص له علاقة بهذا الموضوع، لابد له أن يدرك أن المكان أو الوسيلة الوحيدة لنقل الإنسان من مكان إلى آخر بأمن وسلامة وكرامة هي بسيارة مخصصة لنقل الإنسان وليس في نقل البضائع والأمتعة وبدون مؤاخذه الحيوانات، يجب أن نحول دون استعمال سيارات الشحن لنقل الأشخاص لأنها ليست مخصصة لذلك، ولأنها تعرض حياتهم وكرامتهم في أن معاً إلى الأذى والضرر ولا يجوز لنا أن نتوجه إلى الفلاح المجال مثل هذا الواقع الذي كنا وما نزال ننتقده ونهاجه أشد الانتقاد والمهاجة، شكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: تفضل أستاذ سلمان.

السيد سلمان أرتيجة: معالي الرئيس، جميعنا نحافظ على كرامة المواطن لكن أرجو من الأخ أمين أن يفكر أنه عندنا ألوف المزارع في هذا البلد، والموجود منها بالصحرَاء وبالشمال وبأقصى الجنوب بالطفيلة وفي القويسرة، في الأزرق، في سبأ السرحان، لا يستطيع صاحب مزرعة عنده عشرة عمال أن يحضر لهم باص خصيصاً للركاب، عبارة عن سيارة المزرعة هي تنقل هؤلاء العمال، باعتقادي هذا القانون المقصود منه هو تسهيل مهمة الناس المتطوعين وخصوصاً تسهيل أعمال أصحاب المزارع الذين لا يستطيعون أن يجدوا وسائل نقل أفضل من هذه الوسيلة وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: عبد المجيد بك.

السيد عبد المجيد الشريدة: يا سيدي هناك

تكملة المادة

قواعد الأمان واعتقد بأن يضمن أمان الناس،
الآ في حالات، تبقى (ج) التي تسمح في
حالات اضطرارية جدا بنقل ما يشاء الناس من
الركاب.

معالي نائب رئيس المجلس: أظن انتهى البحث
في هذه المادة، في اقتراح من الأستاذ أمين
شقي، نفضل عوني بك.

معالي وزير الأشغال: أود الكلام كمضو،
الموضوع الذي تفضل فيه الأخ هو للتسهيل في
أشياء كثيرة مثل بك أب وترسيد أن تنزل
الحمولة عنها أو سيارة فالأجازة هنا محددة جدا
لأغراض لا يمكن أن يكون هناك سيارتين
سيارة ركاب ترافق السيارة، الهدف منها هو
لأغراض الحمولة فقط، العدد اللازم للحمولة
إذا ترك نقل عفش أو غير ذلك يجب أن يكون
معه إثنان، بالإضافة للموجودين في الداخل،
هذا القصد من المادة هنا.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ أنيس،
تعقيب على هذا الكلام؟
السيد أنيس المعشر: نعم.
معالي نائب رئيس المجلس: نفضل.



السيد أنيس المعشر: تعقيا على رد معالي وزير
الأشغال أعتقد أن هذا أمر خطير جدا أن نضع
أثاث في سيارة ونضع معها رجال ليمسكوا
بالأثاث أعتقد أن هذا القانون يجب أن يحمي
العمال من حالات من هذا النوع، فأنا ما زلت
عند الرأي ولا ضرورة إطلاقا لترتيب العمال
على ظهر السيارة.

معالي نائب رئيس المجلس: في اقتراح من
الأستاذ أمين شقي ونفي عليه من الأستاذ أنيس
المعشر يمنع نقل الركاب في الصندوق الخلفي
يعني إلغاء المادة هذه، من يوافق على هذا؟
لا أحد.

أذن سقط هذا الاقتراح، نسأل الآن
للاقتراحات الأخرى فيما يتعلق بالمادة (١٣)
الاقتراح الأول كان يشطب عبارة (مع مراعاة
أحكام الفقرتين (ب و ج))، من هذه المادة أي
أن المادة تبدأ بالشكل الآتي: يسمح لأصحاب
سيارات الشحن بنقل الأشخاص في سيارتهم
وفقا للشروط التالية.. هل يوافق المجلس
الكريم على شطب عبارة مع مراعاة أحكام
الفقرتين (ب و ج) من هذه المادة؟ يعني
تصبح أول العبارة: يسمح لأصحاب سيارات
الشحن بنقل الأشخاص.

السيد عمر الزناتي: معالي الرئيس الذي يحصل
أن اتجاه الأخوان في المجلس كان ميل لعدم
استعمال السيارات المخصصة للشحن لنقل
البضائع التي تنقل الأفراد، هذا مبدأ، المشكلة
الآن المبدأ، هل نحن نعم المبدأ السلم مئة بالمئة أو
لخالقه لضرورات معينة، مع المخاطر.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ عمر، كان
البحث في الصندوق الخلفي وسقط الاقتراح،
الآن بقي عندنا الموجود بالقانون، القانون كما
هو مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب و ج) من



الفقرتين (ب و ج) من هذه المادة، هذه المادة
لم تدرج و (أ) قادمة مع (أ) نفسها، فأنا أقول
أن هذه عبارة زائدة، لو قالوا مع مراعاة أحكام
المادة المتعلقة بالشحن لاستعمال السيارات
أفهم هذا الكلام، أما أنا بقول هذه المادة
استثنائية، وهي لغايات السباح باستعمال
السيارات الشاحنة.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ سلمان أنت
توضح اقتراحك، الاقتراح انتهى والآن
التصويت، فنضع الوقت، من يوافق على شطب
عبارة مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب و ج) من
هذه المادة؟

السيد الأمين العام ٣١ - ٤٢
معالي نائب رئيس المجلس: أذن تشطب هذه
العبارة.

الآن يسمح لأصحاب سيارات الشحن بنقل
الأشخاص بسياراتهم وفقا للشروط التالية: -
أ - أن يكون أولئك الأشخاص من العمال
المستخدمين لدى مالك السيارة وأن يتم نقلهم
بدون عوض مهما كان نوعه.

هذه المادة يسمح لأصحاب سيارات الشحن
بنقل الأشخاص، شخصين أو أربعة، اقتراح
الأستاذ سلمان كان والذي نفي عليه أنه الأستاذ
أمين والأستاذ سلمان قالوا شطب مع مراعاة
أحكام الفقرتين فالآن معناه المادة ستبدأ
بعبارة، يسمح لأصحاب السيارات، من يوافق
على شطب عبارة مع مراعاة أحكام الفقرتين
(ب و ج).

السيد عمر الزناتي: هو التوضيح إذا سمحت
فقط إنه نحن نوافق على استعمال شيء لا يجوز
استعماله، المصانع لم تصنع سيارات الشحن لنقل
الركاب، هذا مبدأ.

معالي نائب رئيس المجلس: هذا الكلام كنت
تستطيع أن تقول من البداية، الآن وصلنا
لمرحلة التصويت، فالتصويت الآن عليها، هل
تشطب أو لا تشطب، الذي يوافق على الشطب
إذا سمح يرفع يده.

السيد سلمان القضاة: أريد أن أوضح
اقتراحي، عندما نقول مع مراعاة أحكام

تكملة المادة

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس : ب - لا يتجاوز عدد من ينقل في السيارة على (٢) من العمال اذا كانت الحمولة المقررة لها لا تزيد على خمسة أطنان استاذ أمين.

السيد أمين شقير : معالي الرئيس أنا أقترح أن تعدل (٢ و ٣) بحيث أن لا يتجاوز عدد من ينقل بالسيارة في الغرفة المخصصة للسائق عن سعتها المقررة قانوناً.

معالي نائب رئيس المجلس : استاذ أمين، في شيء آخر تريد أن تضيفه،

السيد أمين شقير : أنا أقول، أقترح أن تعدل (٢ و ٣) أن لا يتجاوز عدد من ينقل بالسيارة على سعة الغرفة المقررة للسائق.

معالي نائب رئيس المجلس : استاذ سلمان.

السيد سلمان القضاء : شكراً معالي الرئيس، في الواقع أننا في هذا الاستثناء الذي اقترحه

الأخ أمين نستثنى شيئاً موجوداً في القانون،

ترخيص الشاحنة، يكون (١) إلى جانب

السائق، أو (٢) حسب عرضها ولذلك أنا

بقول هي عمل استثنائي وأجازته لصاحب

الشاحنة الذي عنده مشاريع، وأوضح الأخ

سلمان ارتيمه قبل قليل، إنه اذا أردنا أن ننقل

عمال الى شركة في عمل ما، مشروع ما، أن نأتي

لم بباص، قد يكون مرهقاً على أرباب العمل،

أنا مع حماية العمال، لكن هنا سيارة شاحنة تحمل

خبرة أطنان، فلا أرى أن هناك حولة زائدة

للسماح لراكبين بهذه الشاحنة، عندما يتهون

عملهم بعد الظهر وكذلك الفقرة (٣).

معالي نائب رئيس المجلس : الاستاذ الريوي.

السيد عيسى الريوي : شكراً سيدي الرئيس،

بعد التصويت على صدر المادة (ب، ج)

واكتفى لأصحاب سيارات الشحن بنقل

الأشخاص منها كان نوعه أو وصفه، أعتقد



يكفي هذا للتوضيح بالنسبة للنقل حتى تكون بدون أجر وخاصة لأصحاب مالكي السيارات واقترح شطب (٢ و ٣) من المادة، لأنهم بالأصل هم موجودات بالترخيص.

معالي نائب رئيس المجلس : المقرر.

السيد المقرر : معالي الرئيس،

استهلاك المادة التي أشار له الاستاذ الريوي

وانطلق منه بطلب شطب الفقرتين هو يمثل

الأصل الذي هو استثناء من القاعدة بأن سمح

بنقل العمال والمستخدمين بمثل هذه السيارة،

لكن جاءت الفقرة الثانية والثالثة وحددت العدد

فإذا حذفنا الفقرة الثانية والثالثة وكأننا نسمح له

بنقل العدد كائن ما كان، وأنا مع تقديري

للمنطلق الانساني الذي انطلق منه الاستاذ أمين

شقير الا أنني أقول أن الاعتبار الواقعي عملي

علينا أن نأخذ بالنص كما ورد فلا نذهب بعيداً

كما ذهب معالي الاستاذ الريوي وطلب اطلاق

النص بأن يؤذن أو يسمح بنقل اذا ما أخذ

بالاستهلاك فقط ولا يحجب هذه الرخصة التي

جاءت استثناءً من الأصل وحددت رقم الذين

يسمح بنقلهم باثنين وأربعة حسب الحمولة المقررة للسيارة.

معالي نائب رئيس المجلس : معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية : معالي الرئيس،

بين الاتجاهين المتناقضين في المجلس كما

يبدو لي أرجو أن يمين الأخوة في النصوص

الواردة في هذه المادة أنها تراعي شروط السلامة

العامة وتراعي الواقع ويعزز ذلك وتراعي عامل

المساواة بين القطاع العام والخاص، يعزز ذلك

موافقتنا على حذف الفقرة (ب) منها وإبقاءنا

على الفقرة (ج) في أضيق الحالات اذا كان

بالفعل اتجهنا الاتجاه بأنه لا يكون هناك أي

عامل ينقل بهذه السيارات وأبقينا الفقرة (ج)

أخشى أن يكون التطبيق العملي أن يحمل الفقرة

(ج) أضعاف أضعاف ما لا تحمل، ونكون

قد نحايلاً على النص على الواقع وعلى ما هو

مقصود بهذه المادة والهدف منها بهذا النص

وهذه الفقرة ونحن بشر، ولذلك أرى أن هذه

المادة متوازنة بعد كل الملاحظات وأرجو أن

يرى الأخوان في المجلس أننا بذلنا كل جهد

يمكن للتوفيق بين كل المتطلبات مع النظر الى

الأمر الواقع، شكراً.

معالي نائب رئيس المجلس : الاستاذ عبد

المجيد الشريده.

السيد عبد المجيد الشريده : أعود بالنسبة الى

ما يحدث للمركبة الزراعية يمكن أن تكون،

معالي نائب رئيس المجلس : خلتنا بالشحن،

بسيارات الشحن.

السيد عبد المجيد الشريده : لنتبره بالشحن،

في حالتين، حالة المركبة الزراعية تسير من بلد

الى بلد.

معالي نائب رئيس المجلس : المركبة الزراعية،

أترجاك إتركنا منها،

السيد عبد المجيد الشريده : يا سيدي سيارة الشحن لما لكها، من بلد الى بلد، تنقل ركاب متى ولو بدون أجر، أنا مع هذا المنع ومع هذا التحديد إنما هنالك مزارع عنده سيارة شحن ويريد أن ينقل عمال الى مزرعته، قد تحتاج مزرعته الى عشرة عمال ينقلهم من قرية الى المزرعة وتبعد (٢) أو (٣) كيلو متر لي العمق عن المسار العام، هنا كيف يمكن أن يحملهم إلى ذلك المكان واذا حملهم الى ذلك المكان كيف يمكن أن يرجعهم إلى البلد الذي أخذهم منها، لذلك يجب أن يُفَرَّق بين سيارة شحن خاصة لصاحب مزرعة ينقل فيها عمال إلى مزرعته وبين نفس صاحب السيارة الذي ينقل فيها عمال من بلد الى بلد بدون أجر وليس لمصلحته.

معالي نائب رئيس المجلس : الاستاذ عمر الزناتي.

السيد عمر الزناتي : شكراً معالي الرئيس،

نعود ونقول، هل المجلس مع إيجاد محاذر

استثناء أم لا ؟ اذا كان محاذر استثناء فللمادة

متوازنة أما اذا كان ضد هذا الاستثناء الذي

يرد على استعمال السيارات الشاحنة أو إجازة

استعمال الركاب الذين يمثلوا عمال أو مستخدمين

أو عتاله، لنقولها بصريح العبارة اذا مع هذه

الأجاجة، الواقع أن المادة متوازنة ولا تحتاج إلى

تعديل أما اذا كان المجلس يرى غير هذا الرأي

فلا بد من إعادة صياغة هذه المادة حسب المبدأ

الذي يقرره المجلس وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس : الاستاذ عز الدين الخطيب.

السيد عز الدين الخطيب : حتى تكون المادة

متوازنة أكثر فأكثر، أرجو أن يُبدأ النص

كالتالي : -

لا يسمح لأصحاب سيارات الشحن بنقل

الأشخاص في سياراتهم إلا وفقاً للشروط

التالية : تبدأ ما بعدم السماح، يعني تكون القاعدة

تكونا فيه الأصل

عدم السماح إلا وفق الشروط التالية وتبقى المادة على حالها مع حذف (ب) حتى تكون متوازنة أكثر فأكثر.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ علي أبو أربيحة.

السيد علي أبو أربيحة: شكراً معالي الرئيس، إني مع توضيح معالي وزير الداخلية حول الفقرة (١ و ٣ و ٢) وأرى أن الفقرة (٣ و ٢) متوازنة وأرجو من المجلس الكريم الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ سلمان السيد سلمان القضاء: أريد أن أوضح بالنسبة لتعليق الأستاذ التميمي، الحقيقة من ناحية النظام، هناك وافق المجلس على ابتداء العبارة المادة بهذا النص، ثانياً، الأصل أن لا تستعمل السيارة الشاحنة لنقل الركاب، فكيف نقول لا تستعمل مرة أخرى، نحن في هذه المادة نستثني ولذلك لا أرى لزوماً لبدلها أنه لا تستعمل، تستعمل هي الحقيقة استثناء من قاعدته أن سيارات الشحن لما استعملت خاصة وتوضيح آخر، بالنسبة للأخ عبد المجيد الحقيقة السيارة الزراعية هي المصممة لغايات الزراعة، فقد تكون عند صاحب مزرعة سيارة شحن وتظل سيارة شحن وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ سلمان، تركنا السيارات الزراعية وانتهى الأمر منها، استاذ ممدوح أبو حسان.

السيد ممدوح أبو حسان: شكراً معالي الرئيس، الواقع بعد ما سمعنا من معالي وزير الداخلية الشرح والتوضيح بمتقد الاكتفاء والذي قلناه بعد شطب الفقرة (ب) نصرت على المادة ككل كما وردت لأنها متوازنة.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ عبد المجيد.



السيد عبد المجيد حجازي: يا سيدي، لا تزال هذه المادة بحاجة الى توضيح بالنسبة الى العمال الزراعيين فمعظم المزارع تنقل عملها بسيارات شحن صغيرة التي تسمى بكب، وإذا منعت هذه المزارع من نقل عملها سوف لا يكون هناك زراعة إطلاقاً في الأغوار، ولا أرى أي تغطية للعمال الزراعيين بذلك، معالي نائب رئيس المجلس: ما هو اقتراحك؟ السيد عبد المجيد حجازي: اقتراحي، وضع فقرة خاصة بالعمال الزراعيين.

معالي نائب رئيس المجلس: أعطينا الاقتراح، السيد عبد المجيد حجازي: أن يسمح بنقل العمال الزراعيين بسيارات شحن صغيرة ضمن حولة هذه السيارات منها كان عددهم ضمن الحمولة.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ حاد. السيد حاد المعايطة: شكراً معالي الرئيس، لقد أبدى الزميل علي أبو أربيحة وقد جرى تنقية عليه، لذلك فإني أقترح طرح الموضوع برمته على المجلس الكريم لأعطاء القرار اللازم

الكريم، في اقتراح للعمال الزراعيين كان من الأستاذ عبد المجيد الشريده وثني عليه من الأستاذ عبد المجيد حجازي، الآن هل يوافق المجلس الكريم على الاقتراح، أنه مهما كان عدد الركاب، هل تريد أن تعدله يا عبد المجيد. السيد عبد المجيد حجازي: قلت الصغيرة، وهي حولتها بمعرفة معالي وزير الداخلية لا تزيد عن (٧٥٠) كيلو يعني عشرة ركاب، أنا قلت الصغيرة.

معالي نائب رئيس المجلس: عدل اقتراحك، حتى نطرحه للتصويت.

السيد عبد المجيد حجازي: عن عشرة ركاب.

معالي نائب رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على أنه سيارات الشحن الزراعية تنقل عشرة ركاب؟

تفضل أستاذ عمر.

السيد عمر الزناتي: أنا سأولي هو سؤال وتعديل في أن واحد، هو أنه نجلب عمال من قرية بعيدة ونسير على الطريق العامة ونحمل ركاب، هذا شيء مرفوض مطلقاً، أما داخل المزارع داخل المنطقة الانتاجية الزراعية، هذا لا مانع، يعني القرى الزراعية، الطرق الزراعية بين قرية وقرية التي تأتي على طريق رئيسي، هذا غير معقول، وحصلت مآسي كثيرة.

معالي نائب رئيس المجلس: تفضل قولها للأخوان حتى يسمعوا.

السيد عمر الزناتي، معالي الرئيس، في اليوم وسائل نقل في باصات في كميونات صغار، مخصصة لنقل الركاب يمكن استعمالها، أما أن نحمل في بك أب ما وعند أي اتجاه.

معالي نائب رئيس المجلس: يعني الذي تود أن تقول أنه بإمكان صاحب المزرعة الكبيرة أن يحضر سيارة ركاب صغيرة، باصات صغيرة ينقل فيها عماله،

وكذلك أريد الزميل ممدوح أبو حسان وشكراً. معالي نائب رئيس المجلس: لنبدأ الآن بالأقترحات، اقتراح الأستاذ الريموني لا أحد ثنى عليه، ولذلك يترك، نأتي الآن لأقترح منع الركاب في الصندوق بعد توضيح معالي وزير الداخلية على أساس أنه هنالك بالرخصة فيه ركاب، جوار السائق والآن بحث في هذه المادة للركاب في الصندوق، بالنسبة للتصويت الأول الذي جرى هل هنالك من يوافق على الاقتراح بمنع الركاب في الصندوق؟

من يوافق؟ لا أحد.

سقط الاقتراح، نأتي لاقتراح عز الدين لا يسمح، تبدأ المادة بالآتي يسمح لأصحاب سيارات الشحن بنقل الأشخاص في سياراتهم الا وفقاً للشروط التالية،

من يوافق عليها؟ لا أحد.

الأقترح سقط. الآن نأتي للفقرة (٣ و ٢) أن لا يتجاوز عدد من ينقل أي تعديل (ما) الى (من)، هل يوافق المجلس الكريم على الفقرات (١ و ٢ و ٣) كما وردت؟

الأستاذ عمر.

السيد عمر الزناتي: العبارة الواردة في الفقرة الثانية، هل تنسحب على الثنين بجانب السائق أو في الصندوق؟

معالي نائب رئيس المجلس: في الصندوق وضحتها معالي وزير الداخلية، وأنا كان لي اقتراح بأنه بدل أن تكون (٣ و ٢) كنت أريد أن أقترح هذا الاقتراح أن لا يتجاوز عدد من ينقل في السيارة على (٢) من العمال إذا كانت الحمولة المقررة لها لا تزيد على خمسة أطنان وأربعة عمال إذا زادت الحمولة عن ذلك، كنت سأقترح هذا الاقتراح، بدل من أن نضع الفقرة (٣) نقول وأربعة عمال إذا زادت الحمولة عن ذلك، لكن هذا الأمر متروك للمجلس

هكذا عبد المجيد



السيد المقرر: معالي الرئيس،

فقط أريد أن أوضح شيء استندت إليه اللجنة عندما أقرت هذا المبدأ، لا يعقل أن يسمح بنقل عشرة أشخاص في سيارة شحن تحت أي ظرف من الظروف، لا إنسانية ولا من أجل أن نحافظ على سلامة الركاب وحياتهم، تحت عنوان أن هذه المزرعة ومن أجل مصلحة العمل الزراعي لا يُعقل أن يسمح بنقل عشرة ركاب في سيارة نقل وتعرض حياتهم للخطر مقابل مال، ليس هنالك منطق يمكن أن يبرر مثل هذا المطلب، أرجو أن ينتبه المجلس الكريم إلى خطورة الأخذ في مثل هذا الاقتراح، أن نوافق على نقل عشرة ركاب في سيارة بك أب أو شحن.

معالي نائب رئيس المجلس: الدكتور أبو غوش.

الدكتور يعقوب أبو غوش: شكراً معالي الرئيس،

إذا كان نقل عشر ركاب من مكان إلى مكان في سيارة نقل عمل إجرامي، فأرجو من

سعادة المقرر أن يشرح لي كيف يسمح الجيش بنقل (٤٠) راكب في سيارة شحن لمسافات تزيد على خمسين متر،

السيد المقرر: مع تقديري للسؤال الذي تفضل به معالي الدكتور إلا أنني اعتبر نفسي غير غول لإعطائه جواباً بالنيابة عن القوات المسلحة وأعتقد أن القوات المسلحة لها ظرف خاص وهي غولة دون غيرها وأنا لا أملك هذا الحق لأعطاء جواب على مثل هذا الجواب التعجيزي. معالي نائب رئيس المجلس: الدكتور غرابية. الدكتور حسن الغرابية: شكراً معالي الرئيس،

أنا لا أناقش عدد الركاب، ولا أقبل فيه، لكن هنا طالما أقرت المادة أو هناك ميل لإقرارها أن لا ينص على أن يكون الركاب عمالاً، أن يكون شخصين لأنه سيكون من الصعب على دائرة السير وعلى جهاز الحكومة أن يثبت إن كان هؤلاء عمالاً أو ركاباً، ينفون متعة الركوب في صندوق السيارة بدلاً من كراسيها، أرجو حذف كلمة عمال أشخاص.

دوم قطاف وقت قطاف يقول مدير الترخيص في المنطقة أنني بحاجة إلى عشرة عمال وينقلهم ويأخذ ورقة بهذا، أما أن نسخر كمعدات تحديد الركاب بأمور واحدة واحدة، أجده مخالف للواقع ولما تعاتبه دائرة السير وكذلك المواطنين وكذلك الخطوط المرخصة بنقل الركاب العاديين واقتحامهم مجال عمل غيرهم ومنافستهم وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ أمين السيد أمين شقير: معالي الرئيس،

أنا أقترح أن يفتح باب المناقشة في هذا الاقتراح بعد أن أدلى كل طرف بدوره وأن يجري التصويت حالاً.

معالي نائب رئيس المجلس: من ينهي على هذا الاقتراح؟

أصوات، تنبيه

معالي نائب رئيس المجلس: الآن هنالك اقتراح باضافة فقرة تتعلق بالعمال الزراعيين، أي سيارات شحن تنقلهم، وإن يكون عددهم لا يقل عن عشرة، من يوافق على هذا الاقتراح؟

سقط الاقتراح. انتهى الموضوع من هذه الفقرة (ب) الحكومة طلبت شطبها، هل المجلس الكريم يوافق على شطب الفقرة (ب)؟

الجميع: موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس: الفقرة (ج) هل يوافق المجلس على بقائها كما هي؟

الجميع: موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس: الدكتور خليل. الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس،

لقد طلبت الكلمة قبل الآن لأبدي ملاحظة عامة لا تتصل بأي من هذه المواد، إن لدي شعوراً بأن القانون يدخل في الكثير من التفاصيل الدقيقة التي لا يستطيع إلا الخبراء الحكم حولها ولا تستطيع الا دائرة السير أن

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ نمر. السيد نمر الزناتي: شكراً معالي الرئيس، في توضيح فقط هل نقل القوات المسلحة، كلنا يعرف أن السيارات مهيئة بكراسي ومقابض لهذه الغاية، سيارات الجيش وشكراً. معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ الرميوني. السيد عيسى الرميوني: شكراً سيدي الرئيس، أقترح بالنسبة للسيارات الزراعية وخاصة التي وزنها (٧٠٠) كيلو، أن يكون فيها أربعة ركاب شريطة أن يكون لها شادر يغطي الركاب في حال حدوث أي حادث من السقوط خارج السيارة ولكن عشرة مستحيل. أقترح أربع ركاب.

معالي نائب رئيس المجلس: يا أخوان، أعود وأقول، نحن نبحث في سيارات الشحن، الأخوان، عبد المجيد وعبد المجيد، طلبوا أن تضاف فقرة لهذه المادة إنه في سيارات شحن زراعية، إنه يسمح بنقل عدد من الركاب وهو عشرة، من يوافق على هذا؟

الأستاذ عبدالله.

السيد عبدالله أخوار شيد: شكراً معالي الرئيس،

الحقيقة أنه تمنا كثيراً في هذه المادة الذي أرجوه من الزملاء الكرام أن يتسع صدرهم إلى سعادة المقرر لتتمة بقية الفقرات لأنني أجد بها من المرونة ما يسمح بتلبية كثير من رغباتهم وعدم إبراز كل قضية بذاتها، لذا حيث أن لفقرة (ج) تقول يسمح في الحالات الاضطرابية بنقل ما يزيد عن هذا وكذلك يسمح لسيارات الشحن الحكومية وللدوائر فإذا كان هنالك صاحب مزرعة وأنا أحدهم ولدي أربعة عمال مصريين ولدي سيارة فإذا كان هناك، أرجع دائرة الترخيص وأقول لذي كذا وكذا وهذا يكون محمولاً وإذا كان أحد الأخوان في الأغوار لديه مزرعة ثلاثين أربعين

هكذا صيد الأسماك

القانون لدرجة السيارة التي سئرها ما بها وما يجب أن يكون عليها، يعني شيء كثير ولذلك أهيب بجميع الأخوان إنه نحن إذا موجود الآن بالقانون بعض التفاصيل وأعتقد غير ضرورية، أن نتركها مثل ما اقترحوها أصحاب الشأن، أما ندخل نحن بتعديلات تفصيلية كثيرة، الحقيقة عمره ما يخلص القانون ولا أعتقد أنها ضروري تكون بالقانون وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الدكتور خليل ما اقترح شيء، ما طالب بشيء، قال طالما القانون أمامنا لنمشي فيه، نمشي بالمادة (١٤) السيد المقرر: معالي الرئيس،

نقطة واحدة فقط هذه النقطة لم تنب عن بالننا وأثارها معالي الوزير يذكر ذلك لكن وجهة نظر الحكومة كانت أنها أرادت أن تفتن هذه القواعد لكي ترسخها وتمنع أي تلاعب فيها.

معالي نائب رئيس المجلس: والدكتور خليل يوافقك الآن أن نمشي بالقانون كما هو، لنمشي بالمادة التي بعدها.

تتكيف معها ومع الظروف المستجدة، يعني يدخل القانون في أدق التفاصيل، ونحن يفترض فينا أن نكون خبراء في حولة الشاحنات وعدد الركاب وما لف لفها، يجيل إلي أن القانون يجب أن يكون تعريفاً للمسؤوليات والحقوق أما أن يدخل في تفاصيل يمثل هذه الدقة، فأنا أؤثر لما أن تكون موضوعاً للأنظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضى القانون، يعني الأصل أن يباح للدائرة المختصة، بعض الحرية في تعديل العمل بالقانون من خلال النظام ومن خلال موافقة مجلس الوزراء أما أن نقيّد كل هذه القيود لحد نعرف عدد الركاب بالترك الكبير والترك الصغير أعتقد أن هذه ليست من المواضيع التي يجب أن يدخل فيها القانون، ومن هنا سنجد أننا سنناقش فيما يأتي من المواد الكثير من الأحكام التي كان يحسن أن تترك لدائرة السير على أساس أن تضع أنظمة وتعليمات بمقتضى القانون لتنظم هذه الأمور بذلك يمكن التطوير، يمكن مماشاة الظروف والأحداث المستجدة فيما يتعلق بهذا الموضوع، أما أن يصف



تستطيع أن تطعم أصحابها وعائلاتهم وأن مهنة السباقة للسيارات العمومية هي مهنة المعجزة الآن في البلد حيث أنهم غير فنيين، ولهذا أقترح شطب المتي دينار المقرر على السيارات العمومي ويكتفى في رسوم التسجيل والترخيص وشكراً. معالي نائب رئيس المجلس: الاقتراح الآن بشطب رسم المتي دينار.

من يوافق عليه؟

تفضل الدكتور

الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس الملاحظة التي أبديتها تتجلى في هذه المادة بالفضل تعبير من حيث أن تشير هذه المادة إلى أن بعض الأمور ستقرر بتعليمات، ورسم يقرر بمقتضى هذا القانون، الذي هو رسم السيارة العمومية، ورسم الشاحنة يقرر بمقتضى النظام وليس بين يدينا نصوص النظام، هذا هو ما أعنيه أن بعض الأمور ستنظمها التعليمات وبعض الأمور ستنظمها الأنظمة وبعض الأمور مذكورة بالقانون بشكل صريح وواضح أحد الاقتراحات المطروحة علينا هي الآن تغيير ماتي دينار الموجودة في النص وفي القانون بينا رسم الشاحنة سينس عليه بالنظام يأتي بمقتضى هذا القانون، أنا الحقيقة كنت أؤثر أن جميع هذه الأمور تأتي في أنظمة وفي تعليمات يعني يفرض رسم بمقتضى القانون، ولكن تحديد الرسم يتم بمقتضى النظام تفرض شروط بمقتضى القانون بمعنى أن هناك تصدر تعليمات، تحديد الشروط، عندئذ لا ندخل نحن بالمناقشات التفصيلية الدقيقة التي أثرت فيها، وأنا لا أريد الاقتراح بشطب الم (٢٠٠) دينار، لا أريده ولا أكون ضده أيضاً، لاني أرى أن التركيب القانوني بهذه الطريقة أن شيء يقرر بالتعليمات، شيء يقرر بقانون وشيء يقرر بنظام ونفس الشيء مرة بالقانون ومرة بالنظام، هو هذا

السيد المقرر: المادة (١٤) أ. تسجل سيارات الركوب الصغيرة العمومية بأسماء الأردنيين وفقاً للتعليمات التي تضعها سلطة الترخيص وعلى الوجه التالي:

١. يخصص رقم لكل سيارة وركوب صغيرة عمومية.

٢. تستوفي مائتا دينار كرسوم سنوي عن كل سيارة وركوب صغيرة عمومية بالإضافة إلى رسوم التسجيل والترخيص المنصوص عليها في الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون.

٣. لأصحاب سيارات الركوب الصغيرة العمومية التي تم ترخيصها قبل ١٩٧٧/٢/١ استعمال الأرقام التي خصصت لسياراتهم لمدة عشر سنوات من ذلك التاريخ ويعفون من الرسم الإضافي المنصوص عليه في هذه المادة خلال تلك المدة.

ب. تسجل سيارة الشحن العمومية وتحدد مقدار الرسوم المستحقة عليها والأمور المتعلقة بها بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية.

معالي نائب رئيس المجلس: السيد علي الخشيان.

السيد علي الخشيان: شكراً معالي الرئيس، البند الثاني رقم (٢) تستوفي مائتا دينار أقترح الاستعاضة عنها بالعبارة التالية: (تستوفي مبلغ ماتي دينار).

معالي نائب رئيس المجلس: تفضل استاذ عيسى.

السيد عيسى الريموني: بالنسبة للمفكرة الثانية أعتقد أن مبلغ ماتي دينار تستوفيها دائرة السير كرسوم بالإضافة إلى رسوم التسجيل والترخيص كثير جداً، حيث أن معظم أصحاب السيارات الصغيرة التي تعمل عمومي، لا تستطيع أن تسدد أقساط أمانها ولا استهلاك عمرها المقرر، ولا

لكننا عبثاً بالمثل



المجلس، إذا حذف مبلغ المائتي دينار، كيف سنصون حقوق المنتسبين لتلك الفئة، ذات الحقوق المكتسبة والمعينين بالفقرة الثالثة أو في البند الثالث من الفقرة (أ).

معالي نائب رئيس المجلس: أستاذ عمر السيد عمر الزناتي: شكرا معالي الرئيس، لي سؤال، هل الرسم ضريبة أم لا؟ فإذا كان ضريبة، فالضريبة لا تفرض إلا بموجب قانون. هذا السؤال.

معالي نائب رئيس المجلس: أستاذ هشام التل السيد هشام التل: معالي الرئيس، هذه المادة هي نفس المادة في القانون المعمول به، وقد أوجدت في حينه عندما استولت الدولة على ملكية النمر العمومية، في حينها أقترح أن يكون الرسم السنوي (٢٠٠) دينار واحتفظ بالحقوق المكتسبة التي أشار إليها الزميل، لا مجال لتعديل هذه المادة إطلاقاً لأنه معمول بها في ظل القانون السابق كون الرسم وزد في هذا القانون، لم يكن هنالك خيار إلا أن يرد في القانون، النقطة التي يشير لها الدكتور تحول الرسم إذا ورد رسم في

الذي أحب وأوشر أن نتحاشاه، وإن ترك القانون يميز الحقوق والمسؤوليات وترك الأمور الفنية في الأنظمة والتعليمات التي تتطور وتتغير بتغير الأزمان، أما كل يوم نحن نغير رسم السيارة العمومية ونرجع للقانون مش ضروري كثير من الرسوم المقررة في البلد مقررة بالأنظمة ليست في قوانين، كثير من الرسوم، خذ رسوم الجهارك رسوم الجهارك تنقرر بمقتضى أنظمة وأحياناً قرارات ووزيرين يقرروا رسم الجهارك. يا سيدي الأصل روح المناقشة وإلى أين ندخل في المناقشة أنا أحب أن أختصر على المجلس الوقت الذي نحن بدنا نضيعه في مناقشة رسم، بهذا السبب أنا أعدت ملاحظتي، أنا مش شغلي أقرر قانون الرسم، ليترك للحكومة أن تقرر الرسم، كما فعلنا في (ب) نفعل في (أ) أما (ب) شكل و (أ) شكل ثاني هذا ما أؤثر أن يعتمد عنه المجلس ويعتمد عنه القانون وشكراً. السيد المقرر: لقط أريد أذكر بفتة أصحاب الحقوق المكتسبة من الذين يوزون أرقاماً دفعوا لنا لها وكان منسوبهم قد أثر في هذا

الفقرة السابقة، (لأصحاب سيارات الركوب الصغيرة العمومية التي تم ترخيصها قبل ١٩٧٧/٢/١ استعمال الأرقام التي خصصت لسياراتهم لمدة عشر سنوات من ذلك التاريخ ويعفون من الرسم الإضافي المنصوص عليه في الفقرة السابقة خلال تلك المدة بدل في المادة، اذن المجلس الكرم يوافق عليها، والفقرة - ب - تبقى كما هي.

الجميع: موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس: تفضل استاذ عمر السيد عمر الزناتي: عند العطف ويعفون، هذه الفقرة الثالثة. السطر الثالث من الفقرة الثالثة، لأصحاب سيارات الركوب الصغيرة العمومية التي تم ترخيصها قبل ١٩٧٧/٢/١ استعمال ويعفون، تعدل على أساس مع اعفائهم لأنه لا يجوز العطف جملة فعلية على جملة اسمية، مع اعفاءهم.

معالي نائب رئيس المجلس: الشيخ عز الدين الشيخ عز الدين الخطيب: الواو ليست واو العطف وإنما للاستئناف.

معالي نائب رئيس المجلس: خلتنا على رأي الشيخ عز الدين، نمشي للمادة (١٥) لسو سمحتوا.

السيد المقرر: المادة كما وردت من الحكومة. المادة ١٥ - لملك السيارة العمومية التي تصبح غير صالحة لبقائها في الفئة المسجلة بها أن يسجل بدلا منها سيارة من نفس الفئة على النحو التالي:-

أ - سيارة ركوب صغيرة بدلا من سيارته المراد استبدالها.

ب - سيارة ركوب متوسطة بدلا من مثيلتها المراد استبدالها.

ج - حافلة بدلا من مثيلتها المراد استبدالها.

د - سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على ألف كيلو غرام إذا كانت السيارة المراد استبدالها

القانون وهو أيضا أمر شرعي وهو الأصل إذا ورد في نظام تنفيذ لنص القانون وهو أمر شرعي ولذلك هذه المادة أنا أقترح قبولها كما وردت مع لفت النظر أن اللجنة القانونية أعادت صياغتها، بما يتفق مع ما هو المطلوب منها وأرجو من المقرر أن يتلو نص اللجنة القانونية حول هذه المادة وهي بنفس المباديء ولكن بصياغة أخرى.

معالي نائب رئيس المجلس: أقرأها استاذ جودت إذا كان عندنا شيء فيما يتعلق فيها. السيد المقرر: أنا اتلو صياغة اللجنة.

معالي نائب رئيس المجلس: الفقرة تقول: المادة ١٤ أ - يتم تسجيل سيارات الركوب الصغيرة العمومية على النحو التالي:

١ - لأي أردني تسجيل سيارة ركوب صغيرة عمومية أو أكثر وفقا للعمليات التي تضعها سلطة الترخيص لقاء رسم سنوي إضافي قدره مئتي دينار عن كل سيارة وذلك بالإضافة إلى رسوم التسجيل والترخيص المنصوص عليها في الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون.

هذا كان مشروع الحكومة، تعدل ليصبح كما تلاه الأستاذ جودت، الآن هنالك اقتراح من الأستاذ عيسى الركوني وثني عليه من الأستاذ عبد المجيد الشريدة بشطب المائتي دينار الواردة في الفقرة (٢)، من يوافق على شطب عبارة تستولي مائتي دينار كرسوم سنوي؟ لا أحد.

سقط الاقتراح، الآن نأتي لتصحيح العبارة (يستولي مبلغ مائتي دينار) هل يوافق المجلس الكرم؟ الشيخ عز الدين تفضل.

السيد عز الدين الخطيب: يستولي رسم سنوي مقداره مائتي دينار.

معالي نائب رئيس المجلس: اذن نضعها بهذا الشكل، الآن لدي اقتراح إذا كان في الفقرة الثالثة نضع بالسطر الأخير بدل في هذه المادة في

هكذا منه الأصل

سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على ألف كيلو غرام.

هـ - سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على خمسة آلاف كيلو غرام إذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على ألف كيلو غرام.

و - سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على خمسة آلاف كيلو غرام إذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على خمسة آلاف كيلو غرام.

المادة (١٥) كما عدلتها اللجنة.

المادة (١٥) (١٥) ملك السيارة العمومية التي تصبح غير صالحة لبقاتها في الفئة المسجلة بها أن يسجل بدلا منها سيارة من نفس الفئة على النحو التالي: أ. سيارة ركوب صغيرة بدلا عن سيارته المراد استبدالها.

ب. سيارة ركوب متوسطة بدلا من مثيلتها المراد استبدالها.

ج. حافلة بدلا من مثيلتها المراد استبدالها.

د. سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على ألف كيلو غرام إذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على ألف كيلو غرام.

هـ. سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على خمسة آلاف كيلو غرام إذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على ألف كيلو غرام.

و. سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على خمسة آلاف كيلو غرام إذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على خمسة آلاف كيلو غرام.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ الريوي السيد عيسى الريوي، اقترح تحديد غمر السيارة العمومية التي تعمل على الخطوط داخل

وخارج مدن المملكة لأجل السلامة لركابها وعدم تلوث البيئة بعشرة سنوات، وبعدها تشطب من العمل ويرخص بدلا منها لنفس الشخص إذا طلب.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ أنيس السيد أنيس المعشر: يا سيدي اعتقد أنه في خطأ في (هـ) يجب تصحيح الألف كيلو غرام خمسة آلاف كيلو غرام. استبدالها بسيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على خمسة آلاف كيلو غرام، (هـ) لأن (أ) جاءت تحت (د و هـ) تتحدث عن خمسة آلاف.

السيد المقرر: موضوعه، الفقرة (هـ): سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على خمسة آلاف كيلو غرام إذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على ألف كيلو غرام بمعنى كما أتصور تشجيعه على حيازة سيارة بحمولة أعلى أو أكثر.

معالي نائب رئيس المجلس: أنا الذي يعتقده كل نفس الحمولة، كلمة لا فقط، لنسمع الحكومة، تفضل عوني بك.

معالي وزير الأشغال: هي واضحة الحقيقة، الأولى سيارة طن لا تزيد عن طن، إذا كان السيارة تزيد عن طن نستبدلها بسيارة تزيد عن (٥) طن ولذلك (٥) طن نستبدلها عن أكثر من (٥) طن، ثلاث فئات مئة في المئة، واحدة دون طن نستبدلها بدون طن، واحدة أكثر من طن، نستبدلها بما لا يزيد عن (٥) والفئة الثالثة أكثر من (٥) ولذلك نستبدلها أكثر من (٥).

معالي نائب رئيس المجلس: أنا الذي يتساءله في الفقرة (هـ) سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على خمسة آلاف كيلو غرام، يعني هي ما بين طن و (٥) استاذ ممدوح أبو حسان.

السيد ممدوح أبو حسان، شكرا معالي الرئيس، الواقع الفقرة (هـ) تقول لا يزيد على خمسة

الآف والفقرة (و) تقول يزيد على خمسة آلاف، وهي واضحة وليس فيها لبس.

معالي نائب رئيس المجلس: الواقع ما فيها لبس أنا التبس على الأمر في الأول، هل يوافق المجلس على المادة كما وردت؟

الجميع: موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة التالية السيد المقرر: المادة (١٦)، كما وردت من الحكومة.

المادة ١٦ - تسجل سيارة الركوب الصغيرة في

الفئة الخاصة باسم مالكيها ولا يجوز استعمالها الا في الأغراض والأعمال الخاصة والعائلية للمالكها ويحظر عليه نقل الأشخاص أو الأشياء فيها مقابل عوض مهما كان نوعه أو وصفه، على أنه يسمح له بجر مقطورة بها مصممة لغايات النزعة والصيد والسياحة وغير ذلك لكن لا يذكر هنا إذا كان في رسوم أو غير رسوم، هل يعني.

معالي نائب رئيس المجلس: هذا يتكلم عن التسجيل، ليس له علاقة بالرسوم.

الدكتور يعقوب أبو غوش: المادة (١٦) سيدي تقول، على أنه يسمح له بجر مقطورة بها مصممة لغايات النزعة والصيد والسياحة وغير ذلك لكن لا يذكر هنا إذا كان في رسوم أو غير رسوم، هل يعني.

معالي نائب رئيس المجلس: لا مالي مانع، هل في عليها رسوم أو تعفى المقطورة -

معالي وزير الداخلية: ما عليها.

معالي نائيب رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على المادة (١٧)؟

الجميع: موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد المقرر: المادة (١٨) كما وردت من الحكومة.

المادة ١٨ - يجوز نقل تسجيل المركبة من مركز

ترخيص الى مركز ترخيص آخر مع جميع الأوراق الخاصة بها بناء على طلب مالكيها ما لم تكن مرهونة.

الآف والفقرة (و) تقول يزيد على خمسة آلاف، وهي واضحة وليس فيها لبس.

معالي نائب رئيس المجلس: الواقع ما فيها لبس أنا التبس على الأمر في الأول، هل يوافق المجلس على المادة كما وردت؟

الجميع: موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة التالية السيد المقرر: المادة (١٦)، كما وردت من الحكومة.

المادة ١٦ - تسجل سيارة الركوب الصغيرة في

الفئة الخاصة باسم مالكيها ولا يجوز استعمالها الا في الأغراض والأعمال الخاصة والعائلية للمالكها ويحظر عليه نقل الأشخاص أو الأشياء فيها مقابل عوض مهما كان نوعه أو وصفه، على أنه يسمح له بجر مقطورة بها مصممة لغايات النزعة والصيد والسياحة وغير ذلك لكن لا يذكر هنا إذا كان في رسوم أو غير رسوم، هل يعني.

معالي نائب رئيس المجلس: هذا يتكلم عن التسجيل، ليس له علاقة بالرسوم.

الدكتور يعقوب أبو غوش: المادة (١٦) سيدي تقول، على أنه يسمح له بجر مقطورة بها مصممة لغايات النزعة والصيد والسياحة وغير ذلك لكن لا يذكر هنا إذا كان في رسوم أو غير رسوم، هل يعني.

معالي نائب رئيس المجلس: لا مالي مانع، هل في عليها رسوم أو تعفى المقطورة -

معالي وزير الداخلية: ما عليها.

معالي نائيب رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على المادة (١٧)؟

الجميع: موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد المقرر: المادة (١٨) كما وردت من الحكومة.

المادة ١٨ - يجوز نقل تسجيل المركبة من مركز

ترخيص الى مركز ترخيص آخر مع جميع الأوراق الخاصة بها بناء على طلب مالكيها ما لم تكن مرهونة.

تكملة المادة

المادة (١٨) كما جاءت اللجنة.

المادة (١٨) يجوز نقل تسجيل المركبة من مركز ترخيص الى مركز ترخيص آخر مع جيع الاوراق الخاصة بها بناء على طلب مالكها ما لم تكن مرهونة.

معالي نائب رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة التالية. السيد المقرر: المادة (١٩) كما جاءت من الحكومة.

المادة ١٩ - للوزير اصدار التعليمات الخاصة بالموصفات والاجهزة والمعدات التي يجب توفرها في المركبة ليتسنى تسجيلها لأول مرة او للموافقة على تجديد او اعادة ترخيصها او للسماح لها بالاستمرار في العمل، وله ان يضمن تعليماته الوسائل الواجب تأمينها في المركبة او لازالتها منها لتوفير الامن والراحة لركابها وسلامة الطرق وضمان الامان لاستعملها بما في ذلك منع صدور الضوضاء والادخنة وسائر المواد الملوثة منها واجراءات حجز المركبات التي لا تتوفر فيها تلك المواصفات والاجهزة والمعدات والوسائل ومنعها من العمل للمدة اللازمة لتوفيرها.

المادة (١٩) كما جاءت في قرار اللجنة.

المادة (١٩) للوزير ان يصدر تعليمات تتضمن الوسائل الواجب تأمينها في المركبة او لازالتها منها لتوفير الامن والراحة لركابها وسلامة الطرق وضمان الامان لاستعملها بما في ذلك منع صدور الضوضاء والادخنة وسائر المواد الملوثة منها واجراءات حجز المركبات التي لا تتوفر فيها تلك المواصفات والاجهزة والمعدات والوسائل ومنعها من العمل للمدة اللازمة لتوفيرها.

معالي نائب رئيس المجلس: تفضل دكتور. الدكتور يعقوب ابو غوش: اذا كانت هذه المركب حجزت فكيف ستوفر فيها المواد الناقصة التي حجزت بسببها. السيد المقرر: المقصود اباحة حذف المركبات التي لا تتوافر فيها المواد الناقصة. الدكتور يعقوب ابو غوش: نعم، الى أن تتوفر، ولكن كيف يمكن توفيرها في مركبة محجوزة.

السيد المقرر: للوزير أن يصدر تعليمات تتضمن الوسائل الواجب تأمينها في المركبة أو لازالتها منها. لتوفير الامن والراحة لركابها وسلامة الطرق وضمان الامان لاستعملها، بما في ذلك منع صدور الضوضاء والادخنة وسائر المواد الملوثة منها واجراءات حجز المركبات التي لا تتوفر فيها تلك المواصفات والاجهزة والمعدات والوسائل ومنعها من العمل للمدة اللازمة لتوفيرها.

الدكتور يعقوب ابو غوش: ينسأل كيف يمكن أن توفر لهذه المركبة هذه المواد الناقصة وهي في الحجز. معالي نائب رئيس المجلس: يعطوه تصريح خاص ينقلها من الحجز الى مكان التصليح. التي تليها.

السيد المقرر: بعدها، جاءت الملاحظة التالية من الحكومة بالاستعاضة عن المواد (٢٠/٢١، ٢٢) بالنص التالي:

تحدد الأبعاد القصوى والأوزان الاجالية، وقوة المحرك بالنسبة لأوزان المركبات أو لمجموعة من المركبات، بنظام يصدر بموجب هذا القانون، ويتناسب من الوزير شريطة أن لا يسمح بأي حالة من الحالات بتحميل المحور الأكثر عبثاً في المركبة أو في مجموعة المركبات أكثر من ثلاثة عشرة طناً وأن لا يزيد الارتفاع الاجالي عن أربعة متر و ٢٠ سم،

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ أمين. السيد أمين شقير: معالي الرئيس، في الحقيقة أن هذا التعديل الذي اقترح في هذه اللجنة جدير بان يعاد الى اللجنة القانونية لتدرسه وتدرس مبرراته وأن تنسب الى المجلس ما تراه باعتبارها الجهة المعنية بالدراسة المسبقة قبل بحث الموضوع في المجلس.

معالي نائب رئيس المجلس: لنسمع رأي الدكتور خليل.

الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس ان الاقتراح الذي استمعت إليه، ينسجم كلياً مع ما أبدته مسبقاً من اقتراح حول اسلوب تناول هذه المواضيع الفنية التي يجب أن نكون فيها مرتين ويجب أن يكون فيها المختصون والمسؤولون أقرب الى اتخاذ القرار النهائي حول هذه الأمور وأن لا نلتزم بنصوص قانونية ملزمة الى حد بعيد، ولذا فإنني انطلقاً من المبدأ الذي ناديت به أوصي المجلس الكريم بالموافقة على ما قرأه الأخ سعادة المقرر على أساس أنه جاء من الحكومة واني أوصي بشطب العبارة التي تقول شريطة وما بعدها أن نترك كامل القضية للنص الذي قرأه الأخ جودت في مطلع العبارة من حيث أن ينص في النظام على جميع الأحكام التي تنظم هذه الأمور.

السيد المقرر: أنا أثني على ما قاله الدكتور خليل.

معالي نائب رئيس المجلس: لنسمع واحد واحد، الأستاذ سعيد بينو.

السيد سعيد بينو: معالي الرئيس، الحقيقة أنني مع التعديل الذي ورد أخيراً إلا أنني اقترح أن تبقى كلمة على أن لا يزيد وتكون بدل (١٣) طن (١٢) طن فقط، إن الحمولات المحورية الزائدة هي من أهم أسباب تلف الطرق وأسباب حوادث السيارات في بلدان العالم في أوروبا ما

عدا فرنسا وبلجيكا واسبانيا وجميع البلدان الأوروبية تحدد الحمولة أسوة على المحور بما لا يزيد عن إحدى عشر طن، الولايات المتحدة (٨) طن ما عدا ثلاث ولايات منها نيويورك تسمح عشرة طن، اللجنة الاقتصادية لأوروبا عشرة طن المواصفات الدائمة للجامعة العربية أوصت (١٢) طن كان عقد في سنة ١٩٧٧ اجتماع عربي في الاردن واشترك فيها سوريا والعراق وارسلت الكويت ولبنان والسعودية بانهم يؤيدون الفرائض، حتى البلدان التي تسمح (١٣) طن الحقيقة البلدان العربية التي تسمح لـ (١٣) طن هي التي تأثرت بفرنسا، مثل سوريا أن تعدل الى (١٢) طن الخراط من الحمولة الزائدة لا يتناسب تناسب طردي مع الحمولة الزائدة بل الى أس (٤) ونصف فانا اقترح أن يؤخذ الاقتراح الجديد ويعدل الى (١٢) طن بدل (١٣) طن وان يكون هناك الحظر على أن لا يزيد على (١٢) طن. شكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ مدوح أبو حسان.

السيد مدوح ابو حسان: اثني على ما قاله معالي الزميل الدكتور خليل السالم.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ الرميوني. السيد عيسى الرميوني: شكراً سيدي الرئيس، أنا مع تعديل الحكومة بالنسبة إلى ما جاء في الفقرات والاحمال أو الأوزان شريطة أن تبقى كما جاءت من الحكومة لان قطاع النقل كبير جدا عندنا ولقرينة طن اعتقد أننا بحاجة لها.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ أمين.

السيد أمين شقير: معالي الرئيس، عندما درست اللجنة القانونية هذا الباب وهذه المواد كان معالي وزير الداخلية والجهاز الفني المختص قد أوضحوا الأسباب التي استوجبت ايراد النص في الاحمال والاطنان والمقاييس والآن تأتي الحكومة بمشروع تعديل لهذه المواد دون أن

هكذا صنفه المحرك

تبين الأسباب الموجبة لهذا التعديل لا بد أن هنالك أسبابا دفعت بها إلى أن تلغى النصوص التفصيلية وتلجأ إلى نص عام شامل يريد أن يغطي إجراءاتها في المستقبل هذا الوضع في رأيي يستوجب الآن أن يتفضل معالي وزير الداخلية أو الشخص المختص بإيضاح الأسباب التي توجب الاستغناء عن هذه المواد بما فيها من تفاصيل والاكتفاء بنص عام كما ورد. لذلك أطلب من الرئاسة الكريمة أن تطلب من الحكومة إيضاح أسبابها.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي الوزير. معالي وزير الأشغال: الحقيقة أريد أن أتكلّم بالنسبة للاقتراح الذي جاء من الأخ خليل السالم، موضوع الأوزان المحورية والأبعاد يجب أن توضّح في نص القانون لأنه مستقبل تصمم ارتفاع الجسور وما يترتب عليه من تصميم وانفاق في الطرق للعشرين سنة القادمة أو أكثر يعتمد على ما يتوجه إليه هذا المجلس في القانون ولا يترك بنظام، يعني ذلك أساسي في تحديد منشآت للجسور أو منشآت للطرق وإن يناقش بتفصيل ما هو الأساس في الانفاق وفي التخطيط للمستقبل، ويوضح بقانون في جميع الدول وبالتالي أرى أن يناقش الموضوع في المجلس ليحدد المجلس ما يرى حول الوزن المحوري الذي يعتمد عليه جميع الانفاق الذي ينفق الآن أو في المستقبل أو في السابق وكذلك الجسور حيث أنها مصممة، التقاطعات كلها مصممة لأبعاد محدودة ويجب أن يستمر القانون في مناقشتها لأن ما يتوصل إليه في هذه المجلس يترتب عليه نقصاً أو زيادة في الانفاق أو في التخصيص على ضوء توجيهات المجلس، يعتمد مئة في المئة جميع المنشآت على ما يقره المجلس بالنسبة للأمور الأخرى التي هي تتكون من أبعاد المركبات في العرض في وضع المحاور إلى آخره، هي أشياء تعتمد باستمرار على صناعة

السيارات ولا تؤثر بطريقة أساسية على الأسس التي يتم الانفاق بموجبها لإنشاء الطرق والجسور بالنسبة للوزن المحوري أنا مئة في المئة مع ما تكلمه السيد سعيد بينو وإذا استطعنا أن ننزل أكثر من ذلك فهو جيد العملية توازن ما بين ما ينفق الآن وما يوفر أو يزداد على النقل، وفي الفترة السابقة خلال العام السابق كان هناك نقاش طويل في مجلس العموم البريطاني وكتبت فيه الفايينشال تايمز بتاريخ ١٩٨٢/١١/٥ نقاش طويل استمر بضعة أشهر حول زيادة الوزن الاجمالي للمركبة خمسة محاور من ٣٢ - ٣٤ - ٣٦ أو ٤٠ طن كان النقاش وزيادة المحور كان من عشرة إلى عشرة ونصف طن أو (١١) وقرروا يزيده إلى عشرة ونصف بعد نقاش طويل بضعة أشهر، وأي عضو يجب يقرأ أوراق ما كتبت في الفايينشال تايمز حول الموضوع وكيف اعتبرت الجهات التي تهتم بالاتفاق العام بأن هناك كان ضغط اقتصادي لأصحاب الشاحنات والنقل بحيث اضطروا أن رفعوا المحور من عشرة إلى عشرة ونصف لحساب النقل على حساب المصلحة العامة ودافع الضريبة والانفاق ورفعوا الوزن إلى (٣٤) طن على ما أظن إلى الخمس محاور كان المفروض (٤٠) والأساس (٣٢) وبنفس الوقت في مقال في عام ١٩٨٢ كان آخر الحملات موجودة بعض الدول التي وردت في المقال الذي هو أحدث شيء كان (عشرة و ١٧) إيرلندا وعشرة ونصف بعد الرفع الجلترا و (١٣) لورنسا (١٠) ألمانيا الغربية (١٣) بلجيكا، (١٣) لكسمبرغ (١٠) الدنمارك (١٠) إيطاليا قبل ذلك كان أقل بكثير وهذا أيضاً أصبح (١٣) أصحاب النقل، إلى آخره وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ سلمان السيد سلمان القضاء: شكراً معالي الرئيس، قد

أكون مع تعديل النص الذي جاءت به الحكومة في مشروعها الجديد مثلاً تلك المواد بعد أن نستمع إلى وجهة النظر والأسباب الموجبة وخاصة بعد أن استمعنا إلى تعليق معالي وزير الأشغال ولكنني لست مع المبدأ انطلاقاً من المبادئ التي يطالب بها الدكتور خليل بجعل القانون عبارة عن وضع مبادئ عامة الخ، ولهذا فإنني أؤيد الأخ أمين شقير في أن نستمع إلى وجهة نظر معالي وزير الداخلية مع الأسباب الموجبة لهذا التعديل ووضع الأمور المهمة في القانون وأما الأمور الثانوية فلا بأس لو وضعت في نظام.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية: شكراً معالي الرئيس، كنت أظن أن إجابة معالي وزير الأشغال ستكون كافية للرد على التساؤلات ولكنني أشعر أنها على الأقل من جانب الأخ السائل لم تنفي بالغرض، الموضوع ذو جانبين، جانب في بحث وهو الأساس الذي يتحكم بصياغة المادة القانونية والجانب الثاني جانب إداري وتنظيمي، معنية به وزارة الداخلية بالدرجة الأولى مع دائرة السير، ثم وزارة الأشغال العامة باعتبارها جهة فنية مختصة معنية بالطرق والمحاور والأوزان ووزارة النقل أيضاً تكمل الناحية الفنية، فاستكمالاً للإجابة بعد دراسة الواقع على الأرض ونرى عدة اعتراضات ومشاكل عندما صدر قرار مجلس الوزراء باعتماد عملية المحاور وحدد كذا طن للنقل. قدمت عدة اعتراضات من جهات ذات مصلحة وشكلت لجان من الداخلية والأمن والسير والأشغال والنقل وميناء العقبة وشركة الفوسفات والأسمنت والبوتاس ونظرت في كثير من الاعتراضات التي وردت وبالتالي عملت توصيات هذه التوصيات لم تبلور إلا بتاريخ ١٩٨٣/١/٩، عقد اجتماع في

وزارة النقل وحضره ممثلون عن وزارة النقل ومؤسسة النقل العام ووزارة الداخلية ودائرة السير ودائرة الترخيص وقسم دراسات الطرق في وزارة الأشغال ووضعت توصية مشتركة بعد دراسة مشروع قانون السير المعروض أمام المجلس الوطني وبالنسبة لارتأى المجتمعون الاستعاضة عن المواد (٢٠ و ٢١ و ٢٢) من الباب الثالث بالمادة التالية التي قرأها الأخ المقرر والتوصية بالأسراع بإصدار النظام المشار إليه بموجب لجنة يشكلها وزير الداخلية حتى يصدر نظام مع صدور القانون لأنه هذا فيه حقوق مكتسبة ومصلحة عامة هذا كل ما يمكن أن أذكره حول هذا الموضوع وأقول إذا كان هناك في وجهة نظر للحكومة لأعادة النظر بما طرحه فهو اعتقادها بأنها بالوضع أصوب نتيجة الدراسة، فهو اجتهد رأينا أنه يحقق المصلحة العامة ويفي بالأغراض التنظيمية، ويلى أيضاً الاسئلة الفنية الواردة فيما يتعلق بهذا الموضوع. معالي نائب رئيس المجلس: الدكتور خليل. الدكتور خليل السالم، معالي الرئيس، عندما أوصيت بقبول المقترح الذي تقدمت به الحكومة، كنت أود مع حذف شريطة الواردة في المقترح أن أترك مزيداً من الحرية عند وضع النظام ولم أقص التقيد في هذه المرحلة، السبب في هذا من وجهة نظري، أننا نعيش واقعا يختلف إلى حد كبير عن الدول المتقدمة ثانياً، لدينا ثروة وطنية من الشاحنات التي يجب أن تعمل حتى ينتهي عمرها، الشيء الثالث، أننا سنتقدم نحو الأفضل ولكن تدريجياً وليس طفرة واحدة وتعديل النظام أهون بكثير من تعديل القانون للتمشي مع الأوضاع التي لا تؤدي، الأصل أن تحتفظ بقيمة هذا الأسطول أن لا يصبح سكراب وأن يعمل إلى أن ينتهي عمره، فانا أؤمن بهذه المرحلة، لأننا يجب أن نترك القرار، صنع القرار لمجلس الوزراء، أما فيما

لجنة صبة العمل

يتعلق بما أثاره الأخ عوني، من حيث التصميم ليست مواصفات الطرق مما يوضع عادة في قوانين وليست مواصفات الجسور من ما يوضع عادة في قوانين، هو يأخذ بالتوجه الذي رسمته الحكومة لها في السنوات الخمس المقبلة، ويصمم جسور وطرق أو بما يخدم الأهداف المرسومة عند إنجاز الطريق، ومن هنا لا أرى خيراً في أن يخلو القانون من مثل هذه التحديدات في هذه المرحلة، النقطة الأخيرة أننا لا نضع السيارات، في بريطانيا مثلاً، عندما توضع المواصفات لا توضع للطرق، توضع أيضاً لمصانع السيارات التي تنتج لبريطانيا هذه السيارات ومن هنا تأخذ المناقشات تلك المدة الطويلة وتأخذ أثارها على الاقتصاد الوطني من حيث صنع هذه السيارات وبيعها في الدول الأخرى، أنا لا أحب الآن أن أطيل المهم في هذه المرحلة أن نحتفظ بقوة هذا البلد من الشاحنات عاملة منتجة، هذا أحد أهدافي، الهدف الثاني أن نترك في ضوء المادة التي قرأها الأخ سعادة المقرر أن نترك القرار للنظام الذي سيدرس بين الأطراف المعنية ولا نقيدهم نحن منذ البداية بأي قيد، حتى إذا ارتضوا لأنفسهم بهذا القيد واصررت الحكومة على أنه قيد مناسب لها، ولتخطيطهم فأنا سأسحب اقتراحي، سأسحبه، إذا قررت الحكومة أن هذا هو خطها العام وهو لا يؤدي أحداً في هذه المرحلة، لا يعطل شاحنة عن العمل أو عن أن ترخص فأنا مع الحكومة، أما أفضل للحكومة أن يبقى بيدها هذا القرار لأنه مهم ولأنه يؤثر على ملايين الدنانير، التي هي استثمار في شاحنات اليوم، وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي وزير الأشغال.

معالي وزير الأشغال: في نقطتين يجب التنويه لها الآن، أولاً موضوع الأبعاد والأحجام لمعظم العالم هي بقوانين وليست مواضع تصميم، وهذا

ما قلته عن نقاشي في مجلس العموم البريطاني استغرق ثلاث أشهر برفع المحور من عشرة إلى عشرة ونصف طن، هذه واحدة للتوضيح، وبالتالي هذه لا تعمل لفترات قصيرة، إنما تعمل للاشغال القادمة يعني بعد ما نتوفي نحن، الذي يأتي بعدنا سيستعمل نفس الجسور ولا تستطيع جهة أن تبني أكثر من (٥) متر أو (١٦) متر من أجل أن تهدف الموجود، كما أن صناعة السيارات في العالم تتقيد بهذه الأمور كلها وهي معروفة وهذا الشق الأول، الشق الثاني، معلومات إضافية للأخوان ومن هنا بالشق الأول يجب أن تكون سياسة القانون لأنه على ضوئها يتوجب الانفاق، كل شيء ممكن ويعني الانفاق، وأمور أخرى لا شيء غير ممكن ولكن كل شيء ممكن وكل شيء له نحن، وبالتالي يجب أن نتحدد السياسة العامة بقانون ولكن بالاشغال القادمة والتخطيط على هذا الأساس ومن هنا المحاور والأبعاد هي أساس وليست لفترات قصيرة جداً تعمل لتصميم طريق الآن، مصممة الآن والجسور العريضة تبقى إلى الأبد ليس لخمس سنوات أو ستة سنوات، الجزء الثاني أجريت دراسة مع وزارة النقل بالتعاون مع المجلس القومي للتخطيط وهي الدراسة القومية للنقل وتبين أثناء الدراسة أنه إذا بقي عدم التقيد بالأوزان المحورية أو في الأوزان المحورية وما يسير على الطرق حالياً مثل الطريق الصحراوي الطريق الجديد الذي سينشأ ليس القديم، الجديد انشيء ليتحمل أكثر مما صمم من استشاريين وفي اقتراحات أن يقوى أكثر إذا بدنا نقطع لـ (١٣) طن نحتاج إلى طبقة إضافية إذا رفعنا من (١٢-١٣) حسب دراساتنا قبل أن نفتتحه للسير يقول أنه إذا فتحت هذه الطريق للسير بالطبقة الإضافية بدون تحديد الأوزان عمره حتى يصبح (٦٠) يوم، يعني بمستوى العالم في الخارج بحمل (٦٠) يوم ويتعرض لتأثير

تدميري بـ (٦٠) يوم، ما تتعرض له أي طريق بأمريكا صممت للشحن أو بالجلترا لـ (٣٠) سنة، بسبب تزايد الاحمال وتأثيرها لتدميرها مثل ما تفضل، التأثير المتضاعف بالقوة (٤,٥) مثل ما تفضل به معالي الزميل سعيد بينو وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: أستاذ أمين. السيد أمين شقير: شكراً معالي وزير الداخلية على ايضاحه، وأحب أن أوضح واركرر على ما يلي:-

أولاً، أنه لم يبين أي سبب موضوعي أو علمي فني يستوجب رفع هذه المواصفات للمحاور والأقضية من القانون، والنقطة الثانية أن هنالك اشكالات لجأت الحكومة ودوايرها المختلفة إلى معالجته معالجة سياسية، وأنا أفهم تماماً موجبات التفكير في الحلول وأتوجه أيضاً إلى معالجة امر اقتصادي هام لكن ليس في التخلي عن مواد قانونية وردت وبنيت على أسس علمية وموضوعية وإنما بمعالجة مؤقتة يرد نص هنا في القانون في نهاية هذه المواد لاعطاء الحكومة فرصة من الزمن تستطيع أن تتخلص فيها من المتاعب التي تواجهها بهذا الموضوع وتعيد للقانون ألقه وتأثيره، القضية الأساسية التي أريد أن أنه إليها، أننا إذا قبلنا بالاقتراح في هذا الموضوع فإن ظلال كثيرة ستخيم على الكثير من الكلام الذي يرد في مواد أخرى في هذا القانون باعتبار أنها قد لا تكون جديدة باعتبارها حقائق لا تقبل النقاش، شكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية: معالي الرئيس، تسهلاً للنقاش، الاقتراح المقدم من الحكومة بالنص المقترح البديل لـ (٢٠، ٢١، ٢٢) مطروح الآن على المجلس إذا صار هناك اتجاه للتصويت

عليه هذا شيء آخر، إذا صار اتجاه بتحويله للجنة القانونية فإن الحكومة ستقدم مذكرة بالأسباب الموجبة بأسرع وقت ممكن.

معالي نائب رئيس المجلس: الواقع يوجد عندنا اقتراحين، كان في اقتراح من الأستاذ أمين بتحويله للجنة القانونية ومع الأسف لم يثن عليه، كان هنالك اقتراح من الدكتور خليل السالم بقبول المادة كما وردت باستثناء شريطة إلى آخره.

الدكتور خليل السالم: أسحب اقتراحي بشطب شريطة... إذا كانت الحكومة مصرّة عليه، ويستطيعون أن يطلعوه بالنظام.

معالي نائب رئيس المجلس: الأستاذ عبد الله. السيد عبد الله أخو ارشيدة: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة تهباً لي أن الموضوع مجمله فنياً بأكثر جوانبه، إلا أنه ومن منطلق ما أثاره الدكتور خليل بالنسبة إلى مصالح بعض الأخوان، من أصحاب أساطيل الشاحنات والذين بدت في السنوات الأخيرة يشتريها كثير من مواطنينا لعملية النقل وخشية أن تنفصر هذه تضرراً كبيراً فإنني أثنى على الاقتراح أو أضع اقتراح بان يعاد هذا الموضوع إلى اللجنة القانونية لتتدارسه من الناحية الاقتصادية والفنية مع المختصين والخروج بنتيجة موفقة في هذا الموضوع وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الآن، الاقتراح الأول يجب أن يكون تستبدل المواد (٢٠-٢١ - ٢٢) بالمادة المقترحة من الحكومة، هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ الجميع: موافقون.

معالي نائب رئيس المجلس: الآن الاقتراح الثاني هنالك اقتراحان اقتراح بإحالة الموضوع للجنة القانونية واقتراح آخر بالموافقة على المواد الثلاث كما وردت من الحكومة، ولذلك أضع

لنكن فيه لئلا